ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (460)

ما بعد الحرب: نحو إعادة تشكيل النظامين الإقليمي والدولي

لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
32 عامًا Years
منذ Since 1994

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
  د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
  د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير
  د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
  أ. صفوان يحيى مسعد

- **لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي***
- أ.سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)
- د.مها مصطفى عقيل (نائب رئيس اللجنة)
- د.بسمة التويجري
- د.تركي بن نجر القبلان
- أ. جمال جميل ملائكة
- د. خالد باطرفي
- د. صالح الغامدي سعيد
- أ. د. صدقة فاضل
- د. عبد الرحمن عبدالعزيز الهدلق
- د. مطير سعيد الرويحلي

مقدمو الأوراق العلمية

- **الورقة الرئيسة:** د. فهد العرابي الحارثي
- **التعقيب الأول:** د. خالد الرديعان
- **التعقيب الثاني:** أ. سليمان العقيلي
- **التعقيب الثالث:** أ. د. صدقة فاضل
- **إدارة الحوار:** أ. جمال ملائكة

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمَّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر إبريل 2026م، وناقشها نُخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات، الذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: ما بعد الحرب: نحو إعادة تشكيل النظامين الإقليمي والدولي، وأعد ورقتها الرئيسة د. فهد العرابي الحارثي، وعقَّب عليها كلٌّ من د. خالد الرديعان، د. سليمان العقيلي، د. صدقة فاضل، وأدار الحوار حولها د. جمال ملائكة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسة	6
التعقيبات	9
المداخلات حول القضية	18
إعادة رسم موازين القوة بعد الحرب الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية.	18
الحصار البحري على إيران: حلقة في صراع إعادة رسم النظام الدولي.	21
سيناريوهات الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد الحرب.	23
من التنافس إلى الشراكة: تحولات العلاقات الخليجية بعد الحرب.	27
السعودية بعد الحرب: توسيع الدور من الاستقرار إلى التأثير الدولي.	30
إعادة هيكلة البنية اللوجستية السعودية، وممرات التجارة في مرحلة ما بعد الحرب.	33
العلاقة مع إيران بعد الحرب: مسارات التهدئة، وحدودها.	35
الجاهزية الرقمية السعودية بوصفها حصنًا استراتيجيًا في واقع ما بعد الحرب، والتحول نحو التهديدات السيبرانية.	37
نحو مراكز دراسات استراتيجية سعودية؛ لفهم التحولات الجيوسياسية ما بعد الحرب.	38
التوصيات	39
المصادر والمراجع	41
المشاركون	42

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية "ما بعد الحرب: نحو إعادة تشكيل النظامين: الإقليمي، والدولي". وقد ركّز د. فهد العرابي الحارثي في الورقة الرئيسة على التحولات البنيوية التي أفرزتها الحرب بين إسرائيل، والولايات المتحدة من جهة، وإيران من جهة أخرى؛ بوصفها لحظة مفصلية في إعادة تشكيل النظامين: الإقليمي، والدولي، منطلقًا من فرضية أنها ليست حدثًا عسكريًا معزولًا؛ بل نقطة انعطاف تعيد تعريف مفاهيم الأمن، وأنماط التحالف، وحدود الفعل السياسي. وفي هذا السياق، بيّنت الورقة أن الحرب كشفت محدودية نموذج الأمن الخليجي القائم على الضمانات الخارجية، ودَفعت نحو تكامل أعمق عبر تعزيز القدرات الدفاعية المشتركة، وتنسيق القرار الأمني، وتنويع الشراكات؛ بما يؤسس لنظام خليجي أكثر استقلالية، ومؤسسية. كما أبرزت تراجع فاعلية النظام العربي، وصعود منطق المصلحة الوطنية؛ نتيجة ضعف الأطر المؤسسية، وتباين الأولويات؛ ما يعزز الاتجاه نحو تحالفات مرنة، ومحددة. وعلى الصعيد الدولي، أشارت إلى تحولات بنيوية تتمثل في تراجع الأحادية القطبية، وصعود التعددية، وتزايد سيولة التحالفات، إلى جانب اتساع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا غير تقليدية، كأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، والأمن السيبراني، والغذائي. وخلصت الورقة إلى أن هذه الحرب تمثل نقطة تحول نحو إعادة تشكيل النظامين: الإقليمي، والدولي في بيئة تتسم بارتفاع عدم اليقين، وتزايد التنافس.

بينما أكّد د. خالد الرديعان في التعقيب الأول أن الحرب كشفت جملة من التحولات المهمة بالنسبة لدول الخليج العربية، في مقدمتها هشاشة التضامن العربي، وتراجع فاعلية العمل العربي المشترك، وضعف دور المؤسسات الإقليمية، وتباين المواقف السياسية،والإعلامية، في مقابل بروز قدرة دول الخليج على الصمود، وضبط النفس، وحماية منشآتها الحيوية؛ بفضل جاهزيتها الدفاعية، رغم تعرضها لنسبة كبيرة من الهجمات، وهو ما يعكس عمق التهديد الإيراني، واتساع نطاقه. كما أبرزت الحرب التحديات الجيوسياسية لبعض الدول، خصوصًا الكويت؛ بحكم موقعها الحرج، إلى جانب كشفها عن اختلالات بنيوية في عدد من الدول العربية؛ نتيجة نفوذ الميليشيات المرتبطة بإيران. وفي ضوء هذه المعطيات، شدّد التعقيب على ضرورة تعزيز التكامل الخليجي عبر توافق سياسي، وأمني فعّال، قد يتطور إلى تحالف عسكري موحد، أو صيغ اتحادية، مع أهمية تنويع الشراكات الدولية، وعدم الاعتماد على طرف واحد، إلى جانب تطوير بدائل استراتيجية؛ لتأمين صادرات النفط، وتقليل المخاطر الجيوسياسية؛ بما يعزز الاستقلالية، ويحد من الضغوط الخارجية.

في حين ذكر د. سليمان العقيلي في التعقيب الثاني أن مرحلة ما بعد فشل المفاوضات تمثل تحولًا من المسار الدبلوماسي إلى سياسة الضغط المتعدد الأوجه، التي تجسدت في حصار بحري أمريكي على الموانئ الإيرانية ضمن ما يُعرف بـ"حرب المواقف" الهادفة إلى إعادة تشكيل ميزان التفاوض، دون الانزلاق إلى حرب شاملة، مشيرًا إلى أن فشل المفاوضات يعود إلى عجز إيران عن التكيف مع موازين القوى الجديدة، وتمسكها بمطالب غير واقعية، رغم تراجع قدراتها، خصوصًا في الملف النووي، كما أوضح أن الحصار صُمم بصورة دقيقة تستهدف تقليص الإيرادات النفطية الإيرانية دون تعطيل الملاحة الدولية، أو استفزاز القوى الكبرى؛ بما يعكس نهجًا أمريكيًا قائمًا على الضغط الاقتصادي المحسوب، وأن الاستراتيجية الأمريكية تعتمد على مزيج من أدوات الضغط، تشمل الحصار، والتلويح بضربات محدودة، والتحشيد العسكري، مع إبقاء الباب مفتوحًا أمام استئناف المفاوضات في ظل إدراك تكاليف التصعيد، في حين تواجه إيران ضغوطًا متزايدة تُضعف موقفها التفاوضي، وقد تدفعها للعودة إلى طاولة المفاوضات بصيغة تحفظ توازنها الداخلي، مع الإشارة إلى ترابط مسارات الصراع في الساحات الأخرى، خصوصًا اللبنانية، وتأثيرها على فرص التسوية؛ ليخلص إلى أن المرحلة الراهنة تعكس حالة من الضغط المنظم، والمتصاعد؛ لإعادة صياغة شروط التفاوض في بيئة تتسم بتعقيد التوازنات، وارتفاع كلفة الحسم العسكري.

أما د. صدقة فاضل فأوضح في التعقيب الثالث أن تداعيات الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران ترتبط بالتحولات في النظام العالمي الذي انتقل من الأحادية القطبية الأمريكية (1991-2020) إلى نظام متعدد الأقطاب، تتقاسم فيه الولايات المتحدة، والصين،وروسيا، مراكز القوة، مستدلًا بتجليات ذلك في مواقف مجلس الأمن بشأن مضيق هرمز. وعلى المستوى الإقليمي، أشار إلى أن الحرب كشفت حدود النموذج الأمني الخليجي التقليدي، ودَفعت نحو تعزيز الاعتماد على الذات عبر تطوير القدرات الدفاعية المشتركة، وتوحيد جزئي للقرار الأمني، وتنويع التحالفات الدولية، مع تأكيد أهمية دور القانون الدولي في ضبط العلاقات بين القوى الكبرى. كما قدّم تفسيرًا للحرب مرتبطًا بالدوافع الإسرائيلية تجاه الملف النووي الإيراني، مشددًا على أن الاستقرار الإقليمي يتطلب تسوية شاملة تشمل قيام دولة فلسطينية على حدود 1967، ونزع السلاح النووي في الشرق الأوسط، مع احتمال تباين نتائج الحرب بين الإيجابية،والسلبية؛ بحسب تطور التوازنات الدولية.

وتضمنت المداخلات المحاور الآتية: إعادة رسم موازين القوة بعد الحرب الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية؛ حيث فتح هذا الصراع الباب لمرحلة جديدة من التحولات الاستراتيجية التي ستؤثر بشكل كبير في النظام الدولي. كما تم تناول الحصار البحري على إيران بوصفه حلقة مهمة في صراع إعادة رسم النظام الدولي، مع تأثيرات واسعة في العلاقات الإقليمية. تطرقت المداخلات أيضًا إلى سيناريوهات الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد الحرب، مع التركيز على كيفية تحديد ملامح الاستقرار الإقليمي في ظل المتغيرات الجديدة.

كما تم الإشارة لتحول العلاقات الخليجية من التنافس إلى الشراكة بعد الحرب، في إطار التحولات التي تشهدها المنطقة. أما فيما يخص السعودية؛ فقد تم استعراض دورها المتزايد من الاستقرار الإقليمي إلى التأثير الدولي في مرحلة ما بعد الحرب. وتناولت المداخلات أيضًا إعادة هيكلة البنية اللوجستية السعودية، وممرات التجارة في مرحلة ما بعد الحرب، ودورها في تعزيز القدرة الاقتصادية للمملكة. كما تم استعراض العلاقة مع إيران بعد الحرب، مع طرح مسارات التهدئة، وحدودها في هذا السياق الإقليمي المتغير. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على الجاهزية الرقمية السعودية بوصفها حصنًا استراتيجيًا في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة في عالم ما بعد الحرب. أيضاً تم تأكيد ضرورة إنشاء مراكز دراسات استراتيجية سعودية؛ لفهم التحولات الجيوسياسية في مرحلة ما بعد الحرب، وتحليل تداعياتها على الأمن والاقتصاد.

الورقة الرئيسة: د. فهد العرابي الحارثي

مقدمة:

لطالما شكّلت الحروب الكبرى محطات فاصلة في تطور النظام الدولي، كما في الحربين العالميتين: الأولى، والثانية؛ حيث أعادت تلك الحروب تشكيل موازين القوى، وأنتجت ترتيبات مؤسسية جديدة. وفي السياق المعاصر، تأتي الحرب الراهنة في الشرق الأوسط ضمن هذا النمط التاريخي؛ إذ تتجاوز آثارها حدود الجغرافيا السياسية المباشرة؛ لتطال بنية النظامين: الإقليمي، والدولي.

نحو نظام خليجي أكثر تكاملًا:

أظهرت الحرب الراهنة حدود النموذج التقليدي للأمن الخليجي، وكشفت هشاشة بعض المسلمات القديمة، ووضعت دول الخليج أمام اختبار مباشر في الأمن الذاتي دون الاعتماد على الضمانات الخارجية؛ فقد واجهت دول الخليج تهديدات مباشرة استهدفت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك منشآت الطاقة، وسلاسل الإمداد.

وهذه التحديات، على الرغم من قسوتها؛ فإنها تعيد تشكيل الوعي الاستراتيجي الخليجي نحو مزيد من التكامل، ليس بوصفه خيارًا سياسيًا فحسب؛ بل لأنه ظهر خيارًا وجوديًا، ومن المرجح أن يتبلور نموذج أمني جديد يقوم على تعميق مفهوم الأمن المشترك، وتنسيق أعلى في القرار السياسي. بما يخلق " نظامًا خليجيًا " أكثر صلابة، واستقلالية، ينطلق ابتداء من إعادة تعريف الأمن الخليجي وفق ثلاثة مسارات رئيسة:

- تعزيز القدرات الدفاعية المشتركة: عبر تطوير أنظمة دفاع جوي، وصاروخي متكاملة.
- توحيد جزئي في القرار الأمني؛ بما يعزز سرعة الاستجابة للأزمات.
- تنويع الشراكات الدولية؛ لتقليل الاعتماد على طرف واحد.

يمكن تفسير هذه التحولات في ضوء مفهوم "الاعتماد المتبادل الأمني"؛ إذ تصبح أمنيات الدول مترابطة بشكل يجعل من التعاون ضرورة لا خيارًا، وعليه؛ فإن "النظام الخليجي الجديد" يتجه نحو نموذج أكثر مؤسسية، وواقعية في آنٍ واحد.

نظام عربي جديد ومنطق المصلحة الوطنية:

كشفت الحرب عن تصدعات عميقة في بنية التضامن العربي، وفي بنية العمل العربي المشترك؛ حيث أخفقت جامعة الدول العربية في بلورة موقف جماعي فعّال، كما تباينت المواقف بين بين حياد حذر، وانكفاء داخلي؛ بل لقد وصل الأمر في بعض الحالات إلى مواقف سلبية تجاه دول الخليج، ومن شأن هذا الوضع أن يضع الجامعة نفسها في مهب الريح، ومن شأنه كذلك أن يعكس تحوّلًا بنيويًا من مفهوم "التضامن العربي" إلى منطق "المصلحة الوطنية".و الخروج من الأطر التقليدية واللجوء إلى تكتلات مرنة تقوم على المصالح الحقيقية، وليس على مجرد شعارات.

وهكذا يمكن تفسير هذا التحول من خلال:

- تباين الأولويات الاستراتيجية للدول العربية.
- ضعف الآليات التنفيذية للمؤسسات الإقليمية.
- تصاعد التهديدات غير التقليدية التي تتطلب استجابات مرنة.

في هذا السياق، يُتوقع أن تتجه الدول العربية نحو أشكال جديدة من التعاون، تقوم على تحالفات محددة الهدف، والزمن؛ بدلًا من الأطر الشاملة التقليدية.

ونخلص من هذا إلى أن الحرب الراهنة تمثل لحظة إعادة تشكيل للنظام الدولي، والإقليمي؛ فهي تدفع نحو نظام خليجي أكثر تكاملًا، وتُسرّع من تفكك النظام العربي التقليدي، وتكشف عن تحولات عميقة في بنية النظام الدولي نحو مزيد من التعددية، والسيولة.

وعليه؛ فإن المرحلة المقبلة ستتسم بإعادة بناء التحالفات على أساس المصالح الصلبة؛ ما يفرض على الدول تبني استراتيجيات أكثر مرونة، واستقلالية؛ لمواكبة بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

التعقيبات:

التعقيب الأول- د. خالد الرديعان

- **ما الذي كشفته الحرب؟**

كشفت هذه الحرب الضروس - فيما يخص دول الخليج العربية - عن عدة أمور، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- كشفت عن هشاشة التضامن العربي، وتخاذل العرب وهم يرون دول الخليج تتعرض للاعتداءات الإيرانية على مصادر رزقها،وبنيتها التحتية، وما له علاقة بالنفط، والبتروكيماويات. التجاوب العربي مع هذه المسألة كان صادمًا؛ فكثير من الإعلام العربي أدى دوره في تزييف الوقائع من خلال عدد كبير من المعلقين العرب الذين صوروا إيران ضحية لهذه الحرب، متناسين الدور التخريبي الذي مارسته في عدد من الدول العربية في العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، وخلاياها التخريبية في دول الخليج (تفجيرات الخبر، والكويت، والعبث بالبحرين). لم تكن دول الخليج بنظرهم ضحية رغم كل هذه الهجمات الصاروخية عليها؛ بل إن البعض ذهب للتشفي مما حدث لها. كما كشفت الحرب عن الدور الضعيف لجامعة الدول العربية التي اتضح أنها أشبه ما تكون بأسد مسن من دون أسنان ومخالب؛ ما يعني ضرورة مراجعة دورها، والتفكير بطريقة جديدة؛ لإعادة صياغة وظيفتها، ومنحها صلاحيات كاملة للعمل العربي المشترك.

ثانيًا- كما كشفت الحرب أن دول الخليج العربية ليست كما كان يعتقد البعض بأنها ستسقط أو تتأثر من أول ضربة إيرانية؛ فقد مارست أقصى درجات ضبط النفس، وقامت بصد معظم الهجمات الصاروخية التي تعرضت لها؛ وذلك بفضل تسليحها الممتاز، وقدرتها على المجابهة، وحماية منشآتها دون الدخول في الحرب مباشرة.

ولعل أهم سبب منع دول الخليج العربية من المشاركة المباشرة في الحرب هو مشاركة إسرائيل فيها؛ فالصورة التي سيرسمها العرب والمسلمون عمومًا عن دول الخليج فيما لو شاركت في الحرب هو القول بأنها اصطفت مع العدو الإسرائيلي في العدوان على إيران "الإسلامية"؛ وهو ما لا تريده المملكة، ودول الخليج الأخرى. ورغم هذا الموقف المحايد لدول الخليج العربية، وضبط النفس، وعدم الرد على إيران؛ فإنها قد تلقت نحو 85% من الضربات الصاروخية، في حين كانت نسبة ال 15% من نصيب إسرائيل المعتدية التي أهانتإيران أيما إهانة بقتل مرشدها، والصف الأول من قادتها. هذا كشف لنا عن كمية الكراهية، والحقد الذي تكنه جمهورية إيران الإسلامية لدول الخليج العربية رغم الكلام المعسول الذي صدر من بعض قادتها لدول الخليج العربية إبان الحرب، وأن المقصود القواعد الأمريكية، ورغم تحسن علاقة المملكة مع إيران قبل سنتين بعد الجهود الصينية في رأب صدع علاقة المملكة مع إيران.

إن صمود دول الخليج العربية، وتماسكها، وقوتها الاقتصادية قد اتضح كذلك على المستوى الشعبي، والمعيشي من خلال قدرتها على التعامل مع الأزمة بهدوء، وتوفير البدائل، كالذي قامت به المملكة فيما يخص سلاسل الإمداد لبقية دول مجلس التعاون، وفتح مطاراتها للجميع، وتحويل مسار النفط السعودي عبر أنبوب شرق-غرب ؛لتلافي مشكلة عبور السفن عبر مضيق هرمز.

ثالثًا- كشفت الحرب كذلك عن الوضع الحرج، والمؤذي لدولة الكويت تحديدًا، مقارنة ببقية دول الخليج العربية؛ فهي محاطة بجبهتين: جبهة العراق غير المستقر، وتحديدًا ميليشياته "المتأيرنة" المنفلتة عن الدولة العراقية التي كانت تطلق مسيراتها، وصواريخها من جنوب العراق تجاه المدن الكويتية، وإيران من جهة الخليج (200كم) ؛ ما سهل من عملية استهداف الكويت بصورة أوضح من غيرها، رغم أن دولة الإمارات تلقت العدد الأكبر من الصواريخ الإيرانية ،وهي التي شكلت قبل الحرب وطيلة العقود الماضية الرئة التي كان يتنفس منها النظام الإيراني اقتصاديًا، وهو المحاصر بالعقوبات الأمريكية؛ ما يعكس الحقد الإيراني على النموذج التنموي الخليجي. قرب الكويت من الدولتين كشف عن الموقع الجغرافي الحرج للكويت. وبالطبع فإنه لا يمكن تغيير الجغرافيا إلا أن الأنظمة تتغير.

رابعًا- كما كشفت الحرب عن الخلل الجسيم في بنية النظام السياسي في عدد من الدول العربية وتحديدًا العراق، ولبنان، واليمن،والتدخل الإيراني فيها، ووجود أحزاب، وميليشيات تعمل خارج نطاق الدولة المركزية، وصعوبة السيطرة عليها، ولعل نموذج حزب الله في لبنان، وميليشيا الحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن، أمثلة صارخة على هذه الفوضى السياسية؛ فتلك الأحزاب تشكل دولة داخل الدولة، وتعمل لصالح إيران قبل أن تعمل لصالح دولها. سمعنا وقرأنا عن اعتداءات الحشد الشعبي العراقي على العراق نفسه في أربيل، وبعض المواقع في العراق، ومنها مقر السفارة الامريكية في بغداد، ناهيك عن اعتدائه السافر على الكويت.

ماذا بعد الحرب فيما يخص دول الخليج العربية؟

بناء على ما سبق؛ فانه قد اتضح جليًا أنه لا بد من القيام بحزمة من الإجراءات الاحترازية، والضرورية؛ لحماية دول الخليج العربية من أي اعتداء سواء إيراني، أو غيره، وقد يكون من المفيد الأخذ بما يلي:

أولًا- لا بد من توافق خليجي حقيقي، وفاعل بين دول مجلس التعاون، بعد أن تعيد الإمارات العربية المتحدة النظر في دورها،وسياستها، وهي قادرة على ذلك بعد أن تبين أن الخطر مشترك، ومحدق بالجميع، وأنه لا مناص من حسن العلاقة مع المملكة؛ لخلق توافق تام بين دول المجلس. والتوافق المقصود قد يكون بصورة إنشاء حلف عسكري فاعل، ومرن من جميع دوله، وبقيادة موحدة، أو بقيام اتحاد كونفيدرالي لمعالجة ثلاث قضايا رئيسة، وهي حسب الأهمية: الدفاع، والنفط، والسياسة الخارجية. وقد يضاف الى ذلك السياسة الإعلامية الخارجية في ظل توفر الإمكانات كالقنوات التلفزيونية الإخبارية، والمصادر المالية.

ثانيًا- من الضروري جدًا عدم الركون إلى طرف دولي واحد كحامي، أو مورد للأسلحة كالولايات المتحدة التي اتضح خطورة الاعتماد التام عليها؛ بل لا بد من تنويع العلاقات، ومصادر الأسلحة، والتحالفات لخلق التوازن المطلوب. وسيكون من المفيد عدم السماح باستخدام أراضي دول الخليج لأغراض حربية من قبل أي حليف محتمل.

ثالثًا- على المستوى الاقتصادي، لا بد من التفكير مليًا بطرق أخرى؛ لتصدير النفط، كمد أنابيب من الخليج إلى البحر العربي رديفًا لخط شرق-غرب السعودي، ولكن بعد التفاهم مع اليمن، وحل مشكلة الحوثيين الذين سيضعف دورهم في المستقبل القريب؛ فهم غير دائمين في حكم اليمن، كما يبدو والمسألة وقت. إغراء اليمن بعوائد سنوية نظير مد الأنبوب وحمايته سيكون عملًا جيدًا وعادلًا لجميع الأطراف، قد يهيئ لاحقًا لضم اليمن لمجلس التعاون. وقد يكون هذا الأنبوب مشروعًا مشتركًا لجميع دول الخليج؛ لقطع الفرصة على إيران في ابتزاز دول الخليج، أو التأثير في إنتاجها النفطي، وكذلك ربط مصالح دول الخليج مع بعضها؛ مما سيخلق بيئة حسنة تمنع بروز أي خلافات بين دول المجلس مستقبلًا.

التعقيب الثاني- د. سليمان العقيلي

مقدمة:

في غضون أربع وعشرين ساعة، تحوّل المشهد الشرق أوسطي من طاولة مفاوضات في إسلام آباد إلى حصار بحري أمريكي على الموانئ الإيرانية. وما بين هذين الحدثين تكمن معادلة استراتيجية بالغة التعقيد، يتشابك فيها الملف النووي الإيراني، وأزمة مضيق هرمز، والحرب الدائرة في لبنان، وحسابات القوى الكبرى من واشنطن إلى بكين.

فشل مفاوضات إسلام آباد لم يكن نهاية مسار؛ بل كان إعادة تعريف لشروطه. واشنطن انتقلت فور انهيار المحادثات من لغة الدبلوماسية إلى لغة الضغط المتعدد الأوجه: حصار على الموانئ الإيرانية، وتطهير للألغام في هرمز، وتلويح بضربات محدودة، وتحشيد بحري يقرأه القادة العسكريون الغربيون بوصفه "حرب مواقف"، لا مقدمة لحرب شاملة.

أولًا- أسباب فشل المفاوضات - قراءة أولية:

الفشل لم يكن فشل الجانب الأمريكي في التفاوض؛ بل كان فشل إيران في قراءة موازين القوى الجديدة بعد ستة أسابيع من الحرب.

ترامب لخّص الموقف بوضوح: "معظم النقاط تم الاتفاق عليها، لكن النقطة الوحيدة التي لها الأهمية - الملف النووي - لم يتم الاتفاق عليها." المطلب الأمريكي واحد، وغير قابل للتفاوض: التزام إيراني صريح وقاطع بعدم امتلاك سلاح نووي. طهران رفضت تقديم هذا الالتزام، رغم أن برنامجها النووي دُمّر فعلياً.

هذا يعني أن إيران دخلت المفاوضات بلا رصيد عسكري نووي حقيقي، لكنها تتمسك بورقة مبدئية رمزية تفتقر إلى قيمة ميدانية واقعية. طلب إيران السيطرة على مضيق هرمز، وتعويضات حرب، وإطلاق أصول مجمدة، وإنهاء الحرب في لبنان - كل ذلك مجتمعًا يُظهر وفدًا يفاوض بوصفه طرفًا منتصرًا، في حين أن ميزان الضغط يسير في الاتجاه المعاكس تماماً.

ثانيًا- طبيعة الحصار - دقة العملية مقابل حدة البلاغة:

هنا التمييز الجوهري الذي يُفوّته كثير من المحللين. ما أعلنه ترامب على Truth Social جاء بلغة استعراضية، لكن ما أصدرته القيادة المركزية (CENTCOM) كان أكثر دقة، واحترافية.

بيان CENTCOM الرسمي حدّد بوضوح: الحصار على الموانئ الإيرانية في الخليج العربي، وخليج عُمان، مع تأكيد صريح أن القوات الأمريكية لن تعيق حرية الملاحة للسفن العابرة من وإلى موانئ غير إيرانية.

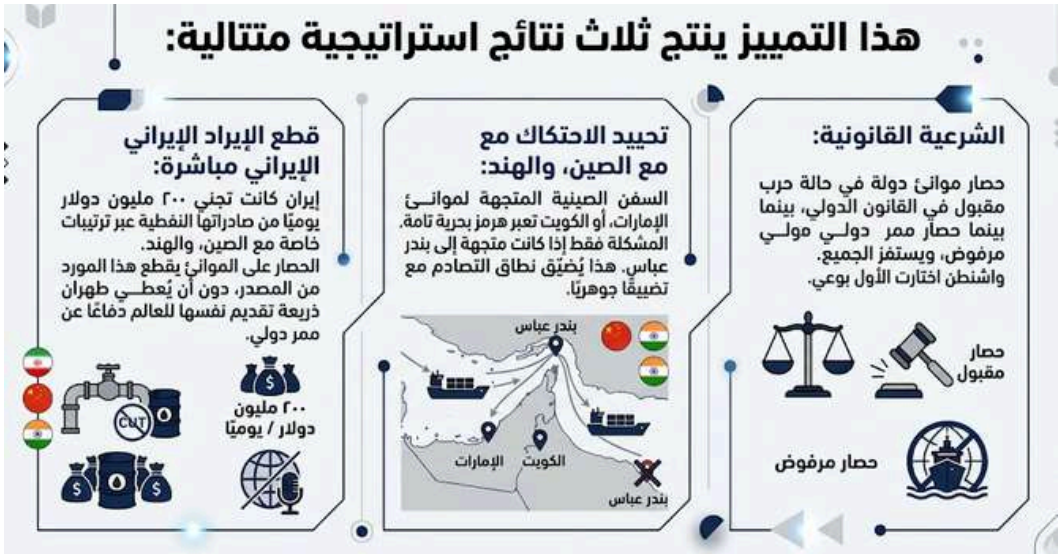

ثالثاً- "حرب المواقف" - المنطق الاستراتيجي الأشمل:

القائد الفرنسي السابق في حلف الناتو جان-بول بالومبو قدّم أدق تشخيص للمشهد الراهن: ما يجري ليس مقدمة لحرب شاملة؛ بل هو "حرب مواقف" - عرض قوة منظم يهدف إلى إعادة رسم موازين التفاوض. نشر المدمرات في هرمز، والحصار على الموانئ، والتلويح بضربات محدودة - كل هذا يحمل رسالة واحدة واضحة لطهران: الثمن الذي ستدفعه في حالة استمرار المراوغة يرتفع كل يوم.

وهذا ما تؤكده معطيات صحيفة وول ستريت جورنال: واشنطن تدرس ثلاثة خيارات متدرجة - ضربات عسكرية محدودة، وسيطرة أمريكية على مضيق هرمز، والحصار البحري - مع استبعاد القصف الشامل صراحةً. مسؤولون وصفوا قرار الحصار بأنه "الخيار المتاح الأقل سوءًا" في سياق يهدف إلى الحفاظ على الضغط الأقصى مع إبقاء الباب الدبلوماسي مفتوحًا.

وهذا تحديدًا ما قاله بالومبو: "التهديد بالحصار هو البطاقة الأخيرة في لعبة البوكر" - للحفاظ على اليد العليا دون الدخول في حرب شاملة.

رابعًا- التحديات الواقعية التي تعترف بها واشنطن بنفسها:

الموقف الأمريكي يتسم بالواقعية، وليس بالتجاهل. ترامب أقرّ على الهواء المباشر على Fox News بثلاثة أمور:

1- أن السيطرة الكاملة على هرمز ستستغرق وقتًا. هذا اعتراف بأن العملية العسكرية لتطهير الألغام، وتأمين الممر ليست لحظية.

2- أن أسعار النفط، والبنزين قد تبقى مرتفعة حتى انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر. وهذا اعتراف سياسي نادر بالثمن الداخلي لقرارات الحرب، وهو ما يُظهر أن الإدارة الأمريكية تسير بوعي كامل، لا بانفعال.

3- الحرس الثوري الإيراني أعلن أن السفن المدنية يمكنها العبور وفق "لوائح محددة"، لكن أي سفن عسكرية تقترب من المضيق ستُعدّ انتهاكاً للهدنة، وستواجه ردًا حازمًا. واشنطن تدرك هذا الموقف، وتتعامل معه بوصفه جزءًا من إدارة التصعيد، لا مفاجأة.

خامسًا- فرص استئناف المفاوضات في ضوء المشهد الجديد:

المعطيات الجديدة تُعطي استئناف المفاوضات احتمالًا أعلى مما كان عليه صباح اليوم التالي لفشل المفاوضات. السبب يسير: الضغط الآن متعدد الاتجاهات، وليس أحاديًا.

إيران تواجه في آنٍ واحد: حصارًا على موانئها يقطع إيراداتها، وتطهيرًا أمريكيًا للألغام يُضعف ورقتها التشغيلية، وتلويحًا بضربات محدودة تستهدف بنيتها التحتية، وهدنة هشة تنتهي بعد أيام.

رئيس الوفد التفاوضي الإيراني قاليباف أبقى الباب مفتوحًا صراحةً: "أمريكا فهمت منطقنا، ومبادئنا، وحان وقت قرارها." وفانس من جهته لم يُغلق الباب: "نغادر بعرض نهائي وأفضل عرض. سنرى إذا كانت إيران ستقبله."

هذا التبادل يعكس أن كلا الطرفين يبحثان عن مخرج - لكن طهران تحتاج الآن إلى "غطاء" سياسي داخلي يمكّنها من القبول دون أن يبدو ذلك استسلامًا، خاصة أن النظام الجديد لا يزال بحاجة إلى الشرعية، والشعبية. لعل تصاعد الضغط الخارجي يُوفّر لها هذا الغطاء تحديدًا.

سادسًا- محادثات واشنطن اللبنانية-الإسرائيلية:

فشل إسلام آباد يُلقي بظلاله مباشرة على مسار واشنطن. مصادر تُشير إلى أن الآمال في التوصل لاتفاق تبقى منخفضة.

المعضلة البنيوية لم تتغير: إسرائيل أعلنت أن المحادثات ستركز على نزع سلاح حزب الله، وإقامة علاقات سلمية - دون أي ذكر لوقف إطلاق النار. في المقابل، لبنان يرفض التفاوض "تحت النار".

لكن ثمة متغيرًا لم يكن موجودًا قبل اليوم: الضغط الأمريكي على إسرائيل للانضباط في لبنان أصبح ضرورة استراتيجية؛ لأن استمرار الضربات يُعطي طهران المبرر لرفض الجلوس للتفاوض. المحادثات ستُخبرنا بوضوح ما إذا كانت واشنطن تستطيع تحويل هذه الضرورة إلى قرار إسرائيلي فعلي.

سابعاً- الخلاصة:

المشهد الراهن ليس جمودًا - إنه ضغط منظم، ومتصاعد تديره واشنطن بوعي كامل بتكاليفه. الحصار على الموانئ الإيرانية خطوة مدروسة قانونيًا وعمليًا، تنزع من طهران إيراداتها دون أن تمنح العالم ذريعة ضد أمريكا. الضربات المحدودة المحتملة أداة ضغط إضافية تُبقي التصعيد في يد واشنطن، والتلويح بالسيطرة على هرمز رسالة موقف، لا قرار حرب.

إيران تدرك أن أوراقها تتآكل تدريجيًا: برنامجها النووي دُمّر، وإيراداتها مقطوعة، وألغامها تُزال، وهدنتها على حافة الانهيار. المنطق يقول إنها ستعود للتفاوض - لكنها ستحتاج صياغة تُنقذ ماء وجهها. هذا هو ما قد تكشف عنه الأيام القادمة.

التعقيب الثالث- د. صدقة فاضل

انطلاقاً من مدخل "النظام العالمي" (World Order) يمكن فهم أبرز تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، من خلال تحليل تقلبات النظام العالمي المعروفة. إذ نبدأ من العام 1991م، حيث انهار الاتحاد السوفييتي؛ مما مهد الطريق لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي؛ مما أدى إلى تأسيس نظام الأحادية العالمية؛ حيث أصبحت أميركا القوة العظمى الوحيدة. استمر هذا النظام الأحادي، الذي يعد العصر الذهبي لأميركا، حتى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؛ ليصل إلى نحو ثلاثين عامًا تقريبًا (1991-2020م).

في فترة الانفراد الأمريكي بقمة العالم، مارست أمريكا شتى السياسات القانونية، وغير القانونية. ولكن هذه السياسات لم تصل إلى التهديد بضم كندا، وضم جزيرة جرينلاند الدانمركية، وضم جمهورية بنما. ثم شن حرب مع إسرائيل، رغم أن هذه الحرب ضد مبادئ القانون الدولي، وفي مقدمته ميثاق الأمم المتحدة.

نحن الأن في ظل نظام عالمي متعدد القطبية. هناك تفاوت في مدى قوة كل قطب. أمريكا الأقوى عسكريًا، يليها روسيا، من الناحية العسكرية. ولكن الصين هي الأقوى صناعيا. بتاريخ 7 أبريل 2026م، تقدمت دولة البحرين بمشروع قرار في مجلس الأمن الدولي، ينص على ضرورة حماية الملاحة في مضيق هرمز. صوت لصالح القرار 11 دولة عضو (منها أمريكا) وامتنعت دولتان. أما الصين وروسيا؛ فقد استخدمتا حق الفيتو، ضد هذا القرار. هذا التصويت يوضح لنا مسار العلاقات الدولية، في الوقت الحالي.

منذ بداية العشرينيات من هذا القرن، بدأ النظام العالمي يتحول إلى نظام متعدد القطبية (Multi-Polar System/Multi Super Power). استمرت أمريكا على القمة، ولكن الصين صعدت، رغم مقاومة أمريكا، والغرب. وكذلك روسيا (بما لديها من موارد هائلة). أصبح الأقطاب الثلاثة يهيمنون على معظم السياسة الدولية. مازال هناك التنافر السياسي بين روسيا وأمريكا (يذكر بما كان يعرف بـ "الحرب الباردة). ولكن، يلاحظ وجود تقارب بين الصين وروسيا.

ويبدو أن عالم ما قبل الحرب الأمريكية الاسرائيلية، ليس كعالم ما بعد هذه الحرب. فقد أظهرت الحرب الأمريكية- الإسرائيلية التحديات أمام النموذج الأمني الخليجي التقليدي. ووضعت دول الخليج أمام اختيار مباشر في الأمن الذاتي، دون الاعتماد على الداعم الخارجي.

فعلى المستوى الإقليمي (العربي): لا بد الآن من تعزيز القدرات الدفاعية المشتركة، للدول الشقيقة، وتوحيد جزئي في القرار الأمني. إضافة الى تنويع التحالفات الدولية.

أما على المستوى العالمي، لا بد من تأكيد شرعية القانون الدولي، والحرص على احترامه، ومعاقبة من يخرقه، حتى ولو كان قطبًا. لا بد للقطبين الصين وروسيا، بخاصة، أن يكون لهما دور أكثر فاعلية في حفظ الأمن، والسلم العالميين.

حرب (إسرائيلية) بامتياز:

عندما يتساءل المرء عن دوافع الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران؛ فالجواب الحاضر، والفوري، سيكون: إنها؛ حرب أمريكية تشن بناء على رغبة إسرائيل في مهاجمة إيران؛ بحجة أنها في سبيلها لامتلاك سلاح نووي، قد يهدد في المستقبل، "أمن إسرائيل". والمصيبة الكبرى، أن إسرائيل تمتلك أكثر من 200 رأس نووي، جاهزة للاستعمال.

ولا نقول ذلك افتراء؛ بل هي حقائق... يتحدث بها حتى الأمريكيون. تقول النائبة الأمريكية سارة جاكوبس: "نتنياهو حاول إقناع كل رئيس أمريكي، بمهاجمة إيران. ولكن، ترامب كان هو... الذي اقتنع".

وقال السيناتور الأمريكي كريس فان: "إن هذه الحرب ليست في مصلحة أمريكا، وليس لها أي تأثير في أمننا الوطني. ونذكر أن نتنياهو قال إنه انتظر أربعين عامًا؛ ليعيش هذه اللحظة، وترقب أن يأتي رئيس أمريكي يحقق حلمه، ويقحم أمريكا في حرب ليست من مصلحة أمريكا. وقد وجد نتنياهو في ترامب هذا الرئيس".

والواقع، أن إسرائيل وأعوانها تتآمر على كل العرب، والفرس، وعلى مدار الساعة. وقد صرحت (رسميا) أن فلسطين هي فقط أرض الانطلاق؛ فحدود إسرائيل المبتغاة تمتد من النيل للفرات...؟! وهذا أمر معروف للقاصي والداني. وبذلك تشبه هي الجسم السرطاني، الذي زرع بالمنطقة؛ نكاية بالعرب والمسلمين؛ فوجود هذا الكيان، في قلب الأمة العربية، هو عبارة عن مكيدة صهيونية – صليبية، أقيمت للقضاء على العروبة والاسلام. وهذا الكيان، لا يؤمن جانبه، ويجب عدم الوثوق به. ومن يعتقد أن هذا الكيان يمكن أن يكون "صديقًا" للامة، هو واهم، يجهل طبيعة هذا الكيان العدوانية، وسياسته التوسعية، المعلنة والسرية، والنظرة العامة للغرب تجاه العرب.

وكل ذلك نابع من شخصية الصهاينة الجشعة، ونفسية هؤلاء الطامعة الخبيثة، ومنطلق سلوكياتهم العنصرية. وكما هو معروف، فإن هناك فرقًا بين "اليهودية" و"الصهيونية"؛ فاليهودية مجرد دين، يؤمن به أناس من أعراق مختلفة. أما الصهيونية؛ فهي حركة سياسية إجرامية، هدفها إقامة "وطن" لليهود، على حساب شعب بأكمله.

ويؤمن بها كثير من اليهود، وبعض المسيحيين، وغيرهم. وقد اختيرت فلسطين لإقامة هذا الوطن المزعوم، بحجج هي أوهى من خيوط العنكبوت. ونفذت الصهيونية هدفها باستقدام مئات الألوف من اليهود من شتى بقاع الأرض، ليحتلوا، بمساعدة المستعمر الغربي، منذ العام 1945م، فلسطين بقوة السلاح، ويشردوا أغلب أهل البلاد الأصليين، وينكلوا بمعظم المتبقين. ثم عاثوا في البلاد، قتلًا وتدميرًا. ونهبوا ممتلكات الفلسطينيين، واستولوا على بيوت معظمهم. كما أن هؤلاء الغزاة يهدفون للهيمنة على كل المنطقة العربية، من النيل للفرات، واستغلالها لصالحهم، ولصالح أسيادهم المستعمرين الغربيين. إنهم هنا للعدوان على كل جيرانهم، وغيرهم.

والأحداث الحالية، بما فيها الحرب على إيران، تشير الى محاولتهم تحقيق الحلم الصهيوني الفاشي. وهذا الحلم هدفه جعل إسرائيل هي الدولة العظمى المسيطرة على المنطقة، تمتد حدودها من النيل إلى الفرات. ويكون معظم ما حولها عبارة عن دويلات متفرقة، يسهل على الكيان الصهيوني، الذي يحتكر السلاح النووي الهيمنة عليها. تلك هي المؤامرة...التي تستهدف هذه المنطقة، منذ ثمانية عقود. ومعظم ما يجري بالمنطقة من أحداث، وتطورات يمتد من هذه المؤامرة الخطيرة؛ لأنها تهدف لتغيير مستقبل المنطقة تغييرًا جذريا لصالح الحركة الصهيونية.

ولا يمكن وقف هذه المؤامرة الواضحة، إلا عبر التفاهم الإيجابي بين العرب، والولايات المتحدة، الراعي الأساسي للكيان الصهيوني. يجب على العرب أن يندبوا وفدًا عربيًا موحدًا للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن إسرائيل، هذا الكيان العدواني التوسعي، لوقف عدوانه، وتآمره على جيرانه كلهم.

وما زالت نتائج هذه الحرب قد تكون إيجابية، بالنسبة للمنطقة، وقد تكون لها نتائج سلبية مدمرة.

المداخلات حول القضية

إعادة رسم موازين القوة بعد الحرب الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية.

1) التحولات في النظام الدولي وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية:

رغم شيوع تصورات داخل الأدبيات السياسية تشير إلى أن ما بعد الحرب قد يقود إلى تفكك نموذج الأحادية القطبية، إلا أن المعطيات الراهنة توحي بأن الانتقال نحو تعددية قطبية ما يزال غير مكتمل، في ظل استمرار الهيمنة الأمريكية، خصوصًا في بعدها العسكري. كما أن سلوك القوى الصاعدة لم يرتقِ بعد إلى مستوى إعادة تشكيل النظام العالمي، وهو ما يتجلى في محدودية المؤشرات العملية، ومنها استخدام روسيا، والصين لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن على مشروع قرار متعلق بأمن الملاحة في مضيق هرمز؛ بما يعكس استمرار إدارة التوازنات داخل النظام القائم بدل تغييره.

وعلى مستوى البيئة الإقليمية، تتجه التفاعلات إلى إعادة تشكل معقدة في ظل استمرار الصراع الإيراني-الإسرائيلي بوصفه أحد أبرز محركات عدم الاستقرار؛ فالسياسات الإيرانية القائمة على توظيف النفوذ عبر أدوات غير مباشرة لا تزال حاضرة، في مقابل اتساع العمليات العسكرية الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا على عدة جبهات. وفي المقابل، تشير التطورات الميدانية إلى تراجع نسبي في القدرات الإيرانية وتقلص نفوذ حلفائها؛ ما يفتح المجال أمام اختلال في ميزان القوى لصالح تفوق عسكري إسرائيلي أكثر رسوخًا.

وتبرز في هذا السياق تحولات تتعلق بإعادة تموضع الدور السعودي بوصفه قوة مركزية، مستندًا إلى تراكم عناصر القوة السياسية،والاقتصادية، والدبلوماسية، وبناء شبكة علاقات متوازنة مع القوى الدولية الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، إضافة إلى قوى إقليمية أخرى؛ بما يعزز قدرته على إدارة التوازنات والتأثير في مساراتها.

كما تتجه التقديرات إلى تصاعد الاهتمام السعودي بتطوير القدرات الدفاعية، والصناعات العسكرية، وإيجاد بدائل استراتيجية لحماية مسارات الطاقة، والتجارة الدولية، عبر تقليل الاعتماد على الممرات البحرية الحساسة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وإعادة صياغة البنية الاقتصادية، والأمنية ضمن رؤية أكثر تنوعًا، واستقلالية.

وفي المقابل، تُطرح احتمالات بأن تؤدي نتائج الصراع إلى تحولات داخلية في إيران قد تعيد صياغة طبيعة النظام السياسي؛ بما يفتح المجال أمام نموذج أكثر استقرارًا، ودولة ذات توجهات وطنية، بينما تُفهم تداعيات الحرب على إسرائيل في سياق احتمال تعرضها لضغوط إقليمية، ودولية متزايدة قد تؤثر في موقعها الاستراتيجي.

وتشير الرؤية المستقبلية إلى إمكانية إعادة تشكيل موازين القوى؛ بما يعزز الدور السعودي في قيادة التحولات الجارية، ضمن مسار يهدف إلى بناء فضاء إقليمي أكثر استقرارًا، وتنمية، وأمنًا، بما ينسجم مع التوجهات الرامية إلى تحويله إلى بيئة تنافسية اقتصادية،وتنموية على المستوى العالمي.

2) تحولات ما بعد الحرب وتفكك أنماط الاصطفاف وإعادة تشكيل التوازنات

أسهمت الحرب في تفاقم توترات ممتدة عبر عقود، خاصة المرتبطة بالصراع مع إيران، بما يشمل الاعتداءات المتكررة على دول الخليج، والحرب العراقية-الإيرانية، وغزو الكويت، وأزمات اليمن. ويُستدل من ذلك على أن البيئة الإقليمية ما تزال خاضعة لعوامل عدم استقرار مزمنة، بما يجعل إمكانات التحول الجوهري في التعاون الخليجي محل تساؤل، مع استمرار تفاوت درجات التنسيق بين دول مجلس التعاون.

في حين، يبرز اتجاه محتمل نحو أنماط تعاون بديلة خارج الإطار الخليجي التقليدي، مثل تقارب سعودي-تركي-باكستاني، في ظل غياب رؤية سياسية موحدة لدى بعض الأطراف العربية الأخرى. كما تظهر تحديات بنيوية داخل المنظومة الخليجية؛ نتيجة تباين السياسات الخارجية، وتعدد الارتباطات الدولية، بما في ذلك علاقات بعض الدول مع إسرائيل، وهو ما ينعكس على مستوى التماسك الاستراتيجي.

وعلى مستوى الأمن الإقليمي، لا تُختزل التهديدات في إيران وحدها؛ بل تمتد إلى شبكة معقدة من الفاعلين الدوليين، وصراعات الوكالة، ما يفرض إعادة النظر في نماذج الأمن الجماعي القائمة.

كما يُتوقع إعادة توزيع الأدوار الجيوسياسية، مع تصاعد أدوار محتملة لدول مثل (سوريا، والأردن) في حال استقرارهما، عبر إدماجهما في مشاريع البنية التحتية، خاصة شبكات النقل، والطاقة باتجاه البحر العربي؛ بما يعزز الترابط الاقتصادي، ويقلل الاعتماد على المنافذ التقليدية.

وفي هذا السياق، تُطرح مشاريع استراتيجية لمدّ خطوط أنابيب نحو البحر العربي عبر اليمن الجنوبي، بما يتطلب استقرارًا سياسيًا،وتوافقات محلية، إلى جانب دور سعودي محوري في دعم مسارات التنمية، وإعادة تشكيل التوازنات في الجنوب. كما يُشار إلى احتمالية إعادة ترتيب أولويات التنمية داخل المملكة؛ بما يخدم مشاريع الربط الإقليمي.

وعلى المستوى الدولي، يتزايد الاستقطاب بين محور تقوده روسيا والصين، وآخر تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا، بما يعمّق التنافس الجيوسياسي. كما يُنظر إلى باكستان بوصفها فاعلًا مؤثرًا في إعادة تشكيل التوازنات؛ نظرًا لعلاقاتها مع الصين، واعتمادها على المملكة، إضافة إلى وزنها الديموغرافي، مع تنامي دور آسيا الوسطى في المعادلة الإقليمية، وتقليص نفوذ بعض القوى غير المباشرة.

3) إعادة تشكل موازين الردع ودور التحالفات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب:

تكشف الحرب عن إشكالات مرتبطة بالدوافع الاستراتيجية للبرنامج النووي والصاروخي الإيراني؛ حيث يُنظر إلى البعد النووي ضمن اعتبارات أمنية؛ بينما يُفسَّر البرنامج الصاروخي في سياق إعادة تشكيل ميزان القوى. كما يُثار تساؤل حول طبيعة الدعم الروسي،والصيني لإيران، وانعكاساته المحتملة على أمن المنطقة؛ بما يستدعي إدراج هذه الملفات ضمن حوار استراتيجي أوسع.

وفي هذا السياق، تُفهم العلاقات بين روسيا والصين وإيران ضمن توازنات صراع دولي مع الولايات المتحدة، مع الإشارة إلى تشابك مصالح هذه القوى مع دول الخليج؛ ما يجعل هذا التفاعل جزءًا من تنافس متعدد المستويات يفرض إدارة دقيقة للعلاقات الدولية.

كما يُطرح توجه تعزيز التنسيق في بعض ملفات الإقليم، خاصة اليمن؛ بما قد يسهم في تقليص أدوات النفوذ غير المباشر لبعض القوى الإقليمية. وتُظهر التجارب أن إدارة الصراع مع إيران اعتمدت على الاحتواء، والضغط غير المباشر، عبر التنمية، والانفتاح الدولي؛ بما قلل من مجالات النفوذ دون مواجهات شاملة.

ويُلحظ أن اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية يؤدي إلى تباين الاستراتيجيات؛ ما يجعل البيئة الإقليمية غير متجانسة، وتتطلب مقاربات مرنة لإدارة التوازنات.

4) جدلية الردع النووي واختلال موازين القوة والمعايير الدولية:

يُثار تساؤل بشأن ازدواجية المعايير في التعامل مع قضية امتلاك السلاح النووي، وما إذا كان بالإمكان تعميم المبررات "الوجودية" لبعض الأطراف التي تسعى للحصول على هذا السلاح، في ظل غياب نظام دولي موحد.

وفي هذا السياق، يتم استحضار تجارب دولية متعددة، مثل التي مرت بها (الصين، والولايات المتحدة، وروسيا، والهند، وباكستان،وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية)؛ مما يعكس أن منطق الردع النووي تاريخيًا كان مرتبطًا بتوازن القوى، وليس بالاحتكار الأحادي لهذا السلاح.

وتُشير المعطيات إلى أن اختلال موازين القوى في بعض المناطق قد أسهم في تعزيز السلوك التصعيدي لبعض الأطراف، خاصة في ظل تفوقها العسكري الشامل، بما في ذلك التفوق النووي، الأمر الذي ينعكس على التزام هذه الأطراف بالقواعد، والمعايير الدولية.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني؛ فإنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعوامل السلوك الإقليمي، والتدخلات في شؤون الدول المجاورة؛ مما يجعل عنصر الثقة السياسية جزءًا أساسًا في عملية التقييم، في وقت ما يزال فيه الجدل محتدمًا حول غياب معايير موحدة للتعامل مع هذا الملف.

وفي سياقٍ عام، يشير استمرار اختلال منظومة الردع النووي إلى احتمالية بقاء أنماط الحماية غير المباشرة التي توفرها القوى الكبرى، بدلًا من التوجه نحو نظام أمني أكثر توازنًا، واستقرارًا على المستوى الدولي.

الحصار البحري على إيران: حلقة في صراع إعادة رسم النظام الدولي:

1) السياق الاستراتيجي للتصعيد:

يمثل الحصار البحري الأمريكي على الموانئ الإيرانية -الذي أعلنته القيادة المركزية الأمريكية- التحول الأكثر خطورة في استراتيجية "الضغط القصوى 2". هذا الإجراء لا يعد مجرد عقوبات اقتصادية إضافية؛ بل هو انتقال جذري من التضييق المالي، والمصرفي إلى الاحتكاك العسكري المباشر فوق مياه الخليج، وبحر عُمان. لقد جاء هذا الحصار نتيجة حتمية لانسداد الأفق السياسي بعد انهيار مفاوضات إسلام آباد؛ حيث أدركت واشنطن أن أدواتها التقليدية في مواجهة "اقتصاد المقاومة" الإيراني لم تعد كافية لثني طهران عن طموحاتها النووية، أو نفوذها الإقليمي، خاصة مع تقدم إيران في مستويات تخصيب اليورانيوم، واعتمادها المتزايد على شبكات مالية موازية بعيدة عن النظام الغربي.

2)ديناميكيات المواجهة: من الخناق المالي إلى الاشتباك البحري:

إن فرض الحصار ينقل الصراع من أروقة البنوك إلى قانون البحار الدولي؛ مما يضع حرية الملاحة، وتفسيرات الاتفاقيات الدولية على المحك. تسعى واشنطن من خلال هذه الخطوة إلى خنق صادرات النفط، والبضائع الإيرانية بشكل فعلي، مع محاولة تضييق الخناق على "أساطيل الظل"، والشركات الوهمية التي مكنت طهران من البقاء طوال السنوات الماضية. بيد أن هذا التحول يرفع من احتمالات الخطأ، أو سوء التقدير؛ فالتدخل المباشر لتفتيش، أو إيقاف السفن في المياه الإقليمية، أو الدولية يحول أي حادث عرضي إلى صاعق تفجير لمواجهة شاملة. كما أن هذا التحرك يحمل في طياته رسائل ردع تتجاوز الجغرافيا الإيرانية؛ لتصل إلى قوى دولية أخرى، مثل:الصين، وروسيا، مؤكدة قدرة واشنطن على توظيف تفوقها البحري؛ بوصفه أداة سيادية لفرض الإرادة الدولية، حتى في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

3) توازنات القوى الإقليمية والموقف الدولي المتشابك:

تدخل إيران هذه المواجهة ببنية صمود صقلتها عقود من العزلة، معتمدة على "اقتصاد ظل بحري" معقد، وارتباط استراتيجي عميق مع الصين، التي تستورد كميات ضخمة من النفط الإيراني عبر قنوات غير رسمية. تجد الصين نفسها اليوم أمام اختبار دقيق؛ فبينما تسعى لتجنب مواجهة تجارية شاملة مع واشنطن؛ فإن التخلي عن مصادر طاقتها، أو استثماراتها في إيران خيار صعب؛ مما قد يدفعها نحو "امتثال انتقائي ظاهري" مع الإبقاء على تدفقات النفط عبر طرق ملتفة.

أما روسيا؛ فهي ترى في هذا التصعيد فرصة لرفع أسعار الطاقة، وتشتيت الجهود الأمريكية بعيدًا عن الجبهة الأوكرانية، في حين تقف دول الخليج، والهند في منطقة رمادية؛ حيث يرحب البعض بتقليص النفوذ الإيراني، لكن الخوف من تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، وارتفاع تكاليف التأمين البحري يظل الهاجس الأكبر؛ مما يدفع نحو الدعوة للتهدئة، وتفعيل القنوات الدبلوماسية الخلفية.

4) أبعاد الاستنزاف ومستقبل النظام الدولي:

ما وراء النفط، والملف النووي، يبرز مضيق هرمز بوصفه قلبًا لهذه المعادلة؛ حيث يكفي إيران رفع مستوى المخاطر الأمنية لزعزعة استقرار سوق الطاقة العالمي. هذا الوضع يضع النظام الدولي أمام معركة معايير؛ حيث تُتهم واشنطن من قبل خصومها بتوظيف انتقائي للقانون الدولي؛ مما يعزز التوجه لدى القوى الإقليمية نحو تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية، وربما البحث عن مظلة نووية؛ لضمان أمنها في بيئة تتسم بالسيولة، وعدم اليقين.

إن الحصار الحالي، وإن بدا محكمًا من الناحية العسكرية؛ إلا أنه يفتح الباب أمام استنزاف مطول، وتدافع متعدد الأطراف؛ حيث تظل الهشاشة في التفاعلات البحرية المباشرة هي التهديد الأكبر؛ إذ إن حادثة واحدة غير محسوبة قد تخرج المشهد من إطار الضغط الدبلوماسي الخشن إلى مسار تصعيد شامل، يعيد رسم التوازنات الأمنية في المنطقة لسنوات طويلة قادمة.

5) الاستنتاجات والآفاق المستقبلية:

إن هذا الحصار البحري يمثل "المقامرة الكبرى" في استراتيجية الردع الأمريكية؛ حيث انتقلت المواجهة من "خنق الأرقام" بالبنوك،إلى "اعتراض الأساطيل" في الممرات المائية. هذا التحول الجذري يضع النظام الدولي أمام اختبار استثنائي: تختبر واشنطن قدرتها على ضبط إيقاع الضغط دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، وتختبر طهران مدى مرونة "بنية الصمود" أمام الرقابة العسكرية اللصيقة، بينما تحاول القوى الكبرى موازنة مصالحها بين الامتثال للضغوط، أو الالتفاف عليها.

إن مآلات هذا المشهد لن تتوقف عند حدود الملف النووي فحسب؛ بل قد تحدد ملامح "قواعد الاشتباك الجديدة" في البحار الدولية،ومستقبل أمن الطاقة العالمي. وفي ظل هذا المشهد المعقد، تظل الشعرة الفاصلة بين "الضغط الناجح" الذي يقود إلى التفاوض، و"الانفجار الإقليمي" الذي يغير وجه المنطقة، رهينة حادثة واحدة قد تقع في عرض البحر بعيدًا عن أروقة الدبلوماسية؛ مما يجعل من عام 2026 نقطة تحول تاريخية في صراع الإرادات بين القوى الإقليمية، والدولية.

سيناريوهات الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد الحرب:

1) إعادة تعريف الأمن الخليجي من الردع العسكري إلى المنظومة الاستراتيجية-المالية:

تتجه التحليلات إلى أن الحرب أصبحت نقطة تحول لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، والدولية؛ بما ينعكس مباشرة على مفهوم الأمن الخليجي. ويتحول هذا المفهوم تدريجيًا من الاعتماد على الحماية الخارجية، إلى بناء قدرات ذاتية، وتنسيق إقليمي أعمق، يتجاوز المقاربة العسكرية التقليدية نحو نموذج أشمل، يقوم على التكامل المؤسسي، والمرونة الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، لم تعد ملفات مثل: مضيق هرمز، وأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد قضايا اقتصادية فحسب؛ بل أصبحت أدوات استراتيجية ذات بعد وجودي، تُستخدم في إعادة صياغة موازين التفاوض. كما باتت جزءًا من بنية "الردع غير التقليدي"؛ حيث ترتبط قدرة الفاعلين على التحكم في هذه المسارات بقدرتهم على إدارة الضغط المتبادل دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

وتكشف التطورات عن محدودية النظام العربي المشترك، في ظل ضعف آليات الاستجابة الجماعية، وتباين المواقف، مقابل اتجاه النظام الدولي نحو تعددية قطبية غير مستقرة، تتداخل فيها أدوار الولايات المتحدة والصين وروسيا ضمن تحالفات متغيرة الأولويات.

2) سيناريوهات الأمن الخليجي في مرحلة ما بعد الحرب:

أولًا- سيناريو التحول نحو أمن متعدد الأبعاد:

يتجه الأمن الخليجي نحو تجاوز الاعتماد الحصري على الردع العسكري لصالح نموذج أكثر شمولًا، يقوم على بناء منظومة متعددة الأبعاد. ويشمل ذلك تطوير البنية التحتية اللوجستية، وإنشاء مسارات تصدير بديلة، وتعزيز قدرات امتصاص الصدمات، إلى جانب تطوير منظومات الدفاع الجوي والصاروخي. كما يكتسب توحيد القرار في أوقات الأزمات أهمية متزايدة؛ بما يعكس انتقالًا نحو مفهوم "المرونة المؤسسية" بدل الاعتماد على الحماية الخارجية.

ثانيًا- سيناريو إعادة توظيف الممرات الاستراتيجية (مضيق هرمز نموذجًا):

يتحول مضيق هرمز من مجرد ممر نفطي إلى أداة لإعادة توزيع القوة التفاوضية بين الأطراف الإقليمية، والدولية؛ فهو لم يعد مجرد قناة عبور للطاقة؛ بل أصبح عنصرًا في إدارة الصراع السياسي، والاقتصادي، من خلال رفع كلفة التعطيل، أو التهديد، دون الوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة. وبهذا المعنى، يتحول الممر إلى جزء من أدوات "الضغط القسري" التي تعيد تشكيل موازين التفاوض الإقليمي.

ثالثًا- سيناريو التعددية القطبية وإعادة تموضع السياسة الخارجية الخليجية:

في ظل التحول نحو تعددية قطبية غير مكتملة، لا تعني هذه المرحلة مجرد تعدد في القوى الدولية؛ بل تعني تباينًا واضحًا في أولويات هذه القوى تجاه الإقليم. وينعكس ذلك على ضرورة تبني سياسة خارجية خليجية مرنة، قادرة على التعامل مع الولايات المتحدة،والصين، وأوروبا في آن واحد، دون الارتهان لمحور واحد، وبما يسمح بإدارة شبكة مصالح متغيرة ومعقدة.

رابعًا- سيناريو التحول من أمن الطاقة إلى الأمن المالي:

يتزايد بوضوح انتقال مركز الثقل من أمن الطاقة التقليدي إلى الأمن المالي-اللوجستي؛ حيث أصبحت عناصر مثل: التأمين البحري، وأسعار الشحن، وكلفة النقل، والضمانات المالية، وإعادة تسعير الخام عالي المخاطر، عوامل حاسمة في تحديد موقع المنطقة في الاقتصاد العالمي. ومع استمرار التوترات، تتراجع القوة السوقية التقليدية لصادرات الطاقة لصالح منطق "تسعير المخاطر"؛ ما يعيد تشكيل العلاقة بين الجغرافيا السياسية، والاقتصاد.

خامسًا- سيناريو المنظومة المالية-اللوجستية الخليجية المتكاملة:

في ضوء هذه التحولات، يبرز اتجاه متزايد نحو بناء منظومة مالية-لوجستية خليجية متكاملة، لا تقتصر على حماية الإمدادات عبر القوة العسكرية؛ بل تشمل تطوير آليات إقليمية للتأمين، وضمان استقرار سلاسل الشحن، وتسريع أدوات التمويل، وإدارة الأزمات. ويُنظر إلى هذا التحول بوصفه عنصرًا بنيويًا طويل الأمد، يعزز القدرة على التكيف مع الأزمات، ويؤثر في موقع المنطقة داخل الاقتصاد العالمي.

2) التحولات المقبلة في الخليج وإعادة صياغة الأمن الإقليمي:

تشير التقديرات إلى أن المرحلة المقبلة في الخليج لن تكون مرحلة "ما بعد حرب" بالمعنى التقليدي؛ بل مرحلة إعادة تشكيل شاملة لمنظومة الأمن الإقليمي، تتداخل فيها الأبعاد السياسية، والعسكرية، والاقتصادية في إطار واحد أكثر تعقيدًا.

سياسيًا، يبرز توجه نحو تبني "الحياد الإيجابي" في إدارة التوازنات؛ بما يسمح بالحفاظ على المصالح دون الانخراط في محاور صدامية حادة، مع تعزيز قنوات الحوار الإقليمي، وتوحيد الموقف الخليجي في القضايا الاستراتيجية. أما عسكريًا؛ فيتجه التصور نحو بناء منظومة دفاع خليجية موحدة، مع تعزيز القدرات الجوية والبحرية، وتطوير الأمن السيبراني؛ بوصفه أحد ميادين الصراع الحديثة.

اقتصاديًا، تتجه الدول نحو تسريع برامج التنويع، وتقليل الاعتماد على النفط، مع تطوير أمن الغذاء وسلاسل الإمداد؛ بوصفها أولوية استراتيجية. وفي مجال الحوكمة، تبرز الحاجة إلى إنشاء مراكز إقليمية لإدارة الأزمات، ورفع الجاهزية المؤسسية؛ لمواجهة الطوارئ المركبة. كما يتجه التعامل مع إيران نحو مقاربة تجمع بين الاحتواء وإدارة التوتر دون تصعيد مباشر، في حين يكتسب البعد الفكري،والمجتمعي أهمية متزايدة في مواجهة الاستقطاب، ودعم مسارات الاعتدال.

2) نحو نظام خليجي مرن قائم على براغماتية المصالح والأمن المشترك:

يتجه النظام الخليجي نحو نموذج أكثر مرونة، يقوم على تغليب المصلحة الوطنية لكل دولة على حساب مفهوم التضامن التقليدي، دون إلغاء الإطار المؤسسي المشترك. وتُفهم التباينات السياسية، بما في ذلك المواقف من قضايا إقليمية حساسة، ضمن سياق اختلاف الأولويات الاستراتيجية، وليس بوصفه خروجًا عن المنظومة.

ورغم ذلك، يظل الأمن المشترك، خصوصًا في ملفات الطاقة، والبنية التحتية، والدفاع، عنصرًا جامعًا يدفع نحو استمرار التنسيق.

ويُلحظ كذلك، تزايد الميل إلى أشكال تعاون مرنة قائمة على تحالفات محددة الهدف والزمن، بدل الأطر الشاملة طويلة الأمد، مع الحفاظ على حد أدنى من العمل المشترك في القضايا الوجودية.

1) حدود الدفاع الجوي ودروس الحروب الصاروخية:

تُظهر التطورات العسكرية أن أنظمة الدفاع الجوي متعددة الطبقات، رغم تطورها التقني؛ لم تحقق حماية كاملة أمام كثافة الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة؛ ويعود ذلك إلى عدة عوامل، من بينها تشبع أنظمة الاعتراض، وصعوبة رصد الأهداف منخفضة الارتفاع، وارتفاع كلفة الدفاع مقارنة بهجمات منخفضة الكلفة، إضافة إلى التهديدات الفرط صوتية، واستهداف أنظمة الرادار.

وتشير هذه المعطيات إلى أن فعالية الدفاع لا تقوم على نظام واحد؛ بل على منظومة متكاملة، تشمل: الإنذار المبكر، والتكامل بين الدفاع البحري، والجوي، والأرضي، إضافة إلى تعزيز الحماية المدنية عبر الملاجئ، والمنشآت المحصنة، وشبكات البنية التحتية البديلة. ويبرز هنا أن مفهوم الأمن لم يعد عسكريًا صرفًا؛ بل أصبح مرتبطًا أيضًا بحماية المجتمع ،والاقتصاد، والبنية الحيوية.

2) سيناريوهات اتفاق أمريكي-إيراني وإعادة تشكيل الردع الإقليمي:

ثمة سيناريو محتمل حول إمكانية التوصل إلى اتفاق أمريكي-إيراني بشأن الملف النووي، وهو ما قد يسهم في إعادة صياغة معادلات الأمن الإقليمي بشكل جذري. قد يتضمن هذا السيناريو إعادة تموضع أمريكي في المنطقة، مع احتمال تقليص الحضور العسكري المباشر، والتحول إلى دور الوساطة؛ ما قد يؤدي إلى خلق فراغ أمني نسبي، مقابل تعزيز قدرة إيران على الاندماج الاقتصادي مجددًا، وتوسيع نفوذها الإقليمي.

في المقابل، تتجه دول الخليج نحو تسريع بناء قدراتها الدفاعية الذاتية، وتنويع شراكاتها الأمنية، بما في ذلك التعاون مع باكستان،وتركيا، ضمن منظومة متعددة الأطراف؛ بدلًا من الاعتماد على مظلة واحدة. يُفهم هذا التحول على أنه انتقال نحو نظام أمني أكثر تعددية، ومرونة، يعتمد على إدارة التوازنات؛ بدلًا من الارتهان لمحور واحد.

يُنظر إلى هذا السيناريو بوصفه عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل البنية الإقليمية؛ حيث يسهم في إعادة هيكلة منظومة الردع على أسس أكثر استقلالية وتعددية، ما يُحَوِّل التحديات إلى محفزات لإعادة بناء الأمن الإقليمي، بشكل أكثر توازنًا، واستدامة.

• من التنافس إلى الشراكة: تحولات العلاقات الخليجية بعد الحرب:

1) من التراتبية إلى نموذج الشراكة الاستراتيجية داخل المنظومة الخليجية:

إن مستقبل العلاقات الخليجية يعتمد على الانتقال من منطق "الأخ الأكبر والأصغر" إلى نموذج شراكة قائمة على التكافؤ بين دول متساوية في السيادة، والكرامة، رغم تفاوت حجمها. ومع ذلك؛ فإن هذه الدول ستكون متساوية في الحقوق، والالتزامات. يُعد هذا التحول امتدادًا طبيعيًا لمشروع مجلس التعاون الخليجي، الذي يقوم على التنسيق، والترابط، والتكامل وصولًا إلى مستويات أعمق من الوحدة، مع تعزيز الروابط بين الشعوب في الإقليم.

يعتمد هذا التصور على رفض فكرة المركزية، أو التنافس الرمزي على الزعامة، ويستبدلها بمنطق يقوم على المصالح المشتركة في الأمن الجماعي، والسوق الخليجية، والبنية التحتية العابرة للحدود. كما يستند إلى ما تحقق من إنجازات مؤسسية فعّالة، مثل: الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، فضلًا عن الاتجاه المتزايد نحو تعميق التكامل المالي، وتطوير أنظمة المدفوعات، وأسواق الدين،والصكوك، وتعزيز الاندماج التنظيمي بين الدول الأعضاء.

يتم تنفيذ هذا النموذج عبر خمسة مسارات مترابطة، على النحو الآتي:

ويُعد هذا النموذج بمثابة "اتحاد مصالح" أكثر من كونه بناءً هرميًا؛ حيث يسمح بالحفاظ على الخصوصيات الوطنية ضمن إطار استراتيجي مشترك، يعزز الاستقرار، والتأثير الإقليمي، والدولي.

2) إعادة تشكيل التعاون الخليجي بين منطق المصلحة الوطنية وتعدد التحالفات الدولية:

تشير المعطيات إلى أن المرحلة الراهنة لا يمكن قراءتها بوصفها امتدادًا تقليديًا؛ بل بوصفها بيئة تتطلب إدارة دبلوماسية مرنة،ومعقدة؛ لتحقيق المصالح العليا لدول الخليج، في سياق دولي شديد التشابك.

وقد برز تحول واضح من مفهوم التضامن التقليدي إلى منطق المصلحة الوطنية لكل دولة؛ بحيث أصبحت التباينات في السياسات الخارجية، بما في ذلك ملفات الانحيازات الإقليمية والتطبيع، تعبيرًا عن اختلاف الأولويات الاستراتيجية وليس خروجًا عن الإطار الخليجي. ووفق هذا الاتجاه، يتجه التعاون الخليجي نحو نماذج أكثر مرونة تقوم على المصالح الفعلية، وإعادة التشكيل حسب الملفات.

ورغم ذلك، يستمر مستوى مهم من التعاون الأمني؛ نظرًا لأن التهديدات التي تستهدف البنية التحتية والطاقة ذات طبيعة عابرة للحدود،لذلك يُتوقع استمرار التعاون في مجالات الدفاع الجوي، والصاروخي، والأمن الجماعي، مع الحفاظ على هامش استقلالية في السياسات الخارجية لكل دولة؛ بما ينتج نموذجًا خليجيًا واقعيًا يقوم على الفصل النسبي بين السياسة، والأمن.

كما يتجه النظام نحو تحالفات مرنة محددة الهدف، والزمن بدل الأطر الشاملة؛ بما يسمح بتعاون متغير حسب المصالح. وفي هذا الإطار، يصبح شرط الإجماع السياسي الكامل أقل أهمية، مقارنة بالتنسيق في القضايا الوجودية، مثل: الطاقة، وسلاسل الإمداد،والدفاع.

وعلى المستوى الدولي، تتجه البيئة نحو تعددية قطبية تقودها الولايات المتحدة، والصين، وروسيا؛ ما يفرض على دول الخليج إدارة علاقاتها بمرونة عالية، واستثمار التوازنات بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. أما عربيًا؛ فتبرز محدودية القدرة المؤسسية على إنتاج إجماع موحد؛ ما يفتح المجال أمام نماذج تعاون ثنائي، أو متعدد الأطراف قائم على المصالح المباشرة.

3) الأزمات بوصفها رافعة لتعزيز التكامل الخليجي وتوسيع التعاون الإقليمي:

تشير التحليلات إلى أن الأزمات الإقليمية لم تكن عامل تهديد فقط؛ بل أسهمت في تعزيز التماسك الخليجي، ودفع مسارات التكامل إلى مستويات أعمق؛ فقد تحولت إدارة الأزمات من مجرد استجابة أمنية إلى محفز اقتصادي، ودبلوماسي للتعاون المشترك.

وقد انعكس ذلك في نمو التبادل التجاري البيني الخليجي، إلى جانب توسع التكامل في مجالات الطاقة، وسلاسل الإمداد. كما برز الدور السعودي بوصفه مركزًا لوجستيًا إقليميًا رئيسًا، مدعومًا بمشروعات استراتيجية ضمن رؤية 2030؛ ما عزز من موقعه في الاقتصادين الإقليمي، والعالمي.

وعلى المستوى السياسي، تزايد حضور المبادرات الخليجية في الوساطة، والاستقرار الإقليمي، وإدارة أسواق الطاقة؛ بما عزز من منسوب الثقة داخل المنظومة الخليجية. كما أظهرت البيئة الإعلامية والمجتمعية مستوى مرتفعًا من التماسك، تجلى في تفاعل شعبي واسع يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية الوحدة الخليجية.

وإجمالًا، لم تكشف الأزمات عن هشاشة المنظومة فقط؛ بل أظهرت أيضًا قدرتها على التحول من إدارة رد الفعل إلى إنتاج فرص استراتيجية مشتركة، ضمن مسار تكاملي طويل المدى.

4)التحولات المقبلة في الخليج: نحو إعادة صياغة شاملة للأمن الإقليمي:

تشير التقديرات إلى أن المرحلة المقبلة لن تكون مرحلة ما بعد حرب تقليدية؛ بل مرحلة إعادة تشكيل شاملة لمنظومة الأمن الإقليمي؛ حيث تتداخل الأبعاد السياسية، والعسكرية، والاقتصادية بشكل غير مسبوق.

سياسيًا، يتجه الخليج نحو "الحياد الإيجابي"، وتوحيد المواقف في الملفات الاستراتيجية مع الحفاظ على قنوات تواصل مرنة. وعسكريًا، يتعزز الاتجاه نحو بناء منظومة دفاعية موحدة، تشمل الدفاع الجوي والأمن السيبراني. أما اقتصاديًا؛ فتتصاعد أهمية التنويع الاقتصادي، وأمن الغذاء، وسلاسل الإمداد.

وفي إطار الحوكمة، تتزايد الحاجة إلى مراكز إدارة أزمات إقليمية، وخطط استمرارية الأعمال، مع رفع مستوى الجاهزية المؤسسية. كما يتجه التعامل مع إيران نحو إدارة التوتر عبر أدوات غير مباشرة، تقوم على الاحتواء دون تصعيد، في حين يبرز البعد الفكري،والمجتمعي؛ بوصفه عاملًا مهمًا في مواجهة الاستقطاب، وتعزيز الاعتدال.

ويعكس هذا التحول انتقالًا نحو نموذج أمني أكثر شمولًا، وتكاملًا، يقوم على إدارة المخاطر بدل الاكتفاء بردود الفعل.

5)نحو نظام خليجي مرن: من التضامن التقليدي إلى براغماتية المصالح والأمن المشترك:

يتجه النظام الخليجي نحو نموذج أكثر مرونة، يقوم على أولوية المصلحة الوطنية لكل دولة، مع إعادة تعريف مفهوم التضامن التقليدي دون إلغائه. وتُفهم التباينات السياسية بكونها اختلافًا في الأولويات لا خروجًا عن المنظومة.

ورغم ذلك، يبقى الأمن المشترك في ملفات الطاقة، والبنية التحتية، والدفاع عنصرًا جامعًا. كما تتجه المنظومة نحو تعاون مرن قائم على تحالفات محددة الهدف، والزمن، مع استمرار التنسيق في القضايا الوجودية، مثل الدفاع الجوي، والأمن الشامل.

-

ويُتوقع أن يستمر هذا النموذج في ترسيخ معادلة تجمع بين الاستقلالية السياسية والتكامل الأمني؛ بما يعزز قدرة دول الخليج على التكيف مع بيئة إقليمية، ودولية متغيرة.

السعودية بعد الحرب: توسيع الدور من الاستقرار إلى التأثير الدولي:

1)السياسات الوقائية للمملكة العربية السعودية في إدارة الأزمات وضمان استقرار أسواق الطاقة:

تُعد سياسات المملكة العربية السعودية من النماذج التي حظيت باهتمام، وتقدير دولي؛ إذ تقوم على نهج وقائي استراتيجي يهدف إلى ضمان استمرارية تدفق النفط، والحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية خلال فترات الأزمات والصراعات. ويعتمد هذا النهج على منظومة متكاملة من الأدوات، والسياسات التي تعزز قدرة المملكة على امتصاص الصدمات الجيوسياسية، والتعامل مع تقلبات السوق العالمية.

وفي هذا السياق، تتجلى أبرز مكونات هذا النهج في تنويع مسارات تصدير النفط لتقليل المخاطر الجيوسياسية، بما يشمل تجاوز مضيقي: هرمز، وباب المندب، عبر نقل النفط من الحقول الشرقية إلى موانئ البحر الأحمر، وفي مقدمتها ميناء ينبع. كما تُسهم زيادة الاحتياطيات والسعات التخزينية في منح المملكة مرونة عالية في تلبية الطلب العالمي، حتى في حالات تعطل الإنتاج المؤقت.

وتعزز هذه المنظومة كذلك عبر الحفاظ على طاقة إنتاجية فائضة قادرة على تعويض أي نقص مفاجئ في الإمدادات العالمية، إلى جانب ما تتمتع به شركة (أرامكو) من مرونة تشغيلية، وسرعة عالية في التعافي، من خلال قدراتها المتقدمة على إصلاح المرافق المتضررة واستعادة الإنتاج خلال فترات زمنية قصيرة.

ويُضاف إلى ذلك الدور القيادي للمملكة داخل إطار أوبك؛ حيث تسهم في تنسيق السياسات الإنتاجية مع كبار المنتجين لتحقيق توازن السوق؛ وفقًا لتطورات الأزمات السياسية، والعسكرية؛ بما يحد من التقلبات الحادة في أسعار الطاقة. كما يتم تأمين سلاسل الإمداد اللوجستية؛ عبر تشغيل أسطول كبير من ناقلات النفط، يضمن استمرارية التوريد في مختلف الظروف.

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية مواصلة تعزيز هذه السياسات الوقائية في الأبعاد العسكرية، والسياسية، والاقتصادية؛ بما يعزز الأمن القومي السعودي، ويُرسّخ دور المملكة بوصفها فاعلًا لاستقرار إقليمي، ودولي.

1) مكاسب السعودية في ظل الصراع: قراءة في التحولات الاستراتيجية:

تشير القراءات التحليلية إلى أن الحروب لا تُقاس نتائجها بالتفوق العسكري المباشر فقط؛ بل بما تُحدثه من إعادة تشكيل لموازين القوة، وتحقيق للأهداف الاستراتيجية. ومن هذا المنظور، تبرز جملة من المكاسب التي حققتها المملكة العربية السعودية، سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، خلال فترة الصراع.

فعلى المستوى الأمني والاستراتيجي؛ برز تعزيز قدرة المملكة على الردع، وإظهار مستوى عالٍ من الصمود في مواجهة التحديات، إلى جانب تراجع نسبي في نفوذ بعض القوى الإقليمية المنافسة؛ نتيجة الاستنزاف المتبادل، وهو ما انعكس على إعادة توازن المشهد الإقليمي.

كما يظهر اتجاه متزايد نحو إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي السعودي؛ بما يتيح مساحة أوسع من الاستقلالية في القرار، مع الحفاظ على تنوع الشراكات الدولية، وعدم الارتهان لمحور واحد. وفي هذا الإطار، يتعزز الحضور السياسي، والدبلوماسي للمملكة؛بوصفها طرفًا قادرًا على إدارة الأزمات دون الانخراط في المواجهات المباشرة، مع تحقيق مكاسب سياسية ملموسة.

اقتصاديًا، أسهم ارتفاع كلفة الصراع على الأطراف الأخرى، مقابل استقرار الاقتصاد السعودي، في تعزيز مكانة المملكة؛ بوصفهاقوة اقتصادية مؤثرة. كما دعمت مرونة منظومة تصدير الطاقة، وتعدد البدائل اللوجستية قدرة المملكة على الحفاظ على تدفق النفط بشكل مستقر، في وقت واجهت فيه بعض الاقتصادات الإقليمية اضطرابات حادة.

وتعززت هذه المكاسب أيضًا عبر متانة العلاقات الاستراتيجية مع القوى الدولية الكبرى، وتوسيع دائرة الشراكات، إلى جانب دور المملكة في دعم التماسك الخليجي في مواجهة تداعيات الصراع. كما برز ارتفاع مستوى الثقة في الاقتصاد السعودي نتيجة استقراره النسبي، وقدرته على التكيف مع الصدمات الجيوسياسية مقارنة بغيره في المنطقة.

تؤكد هذه المؤشرات قدرة المملكة على توظيف ظروف الصراع لتعزيز موقعها الإقليمي، والدولي، وتحقيق مكاسب تتجاوز البعد العسكري؛ لتشمل السياسة، والاقتصاد، والأمن.

3) تعاظم الدور السعودي في الدبلوماسية العالمية وإعادة تشكيل النظامين الإقليمي والدولي:

يُبرز النشاط الدبلوماسي المكثف للمملكة خلال فترة الحرب، وما رافقه من زيارات متتابعة لقيادات دولية، حجم المكانة التي باتت تحتلها السعودية في النظام الدولي، خاصة في ما يتعلق بدورها في دعم الاستقرار الإقليمي، والعالمي، والإسهام في احتواء التصعيد، وتعزيز أمن الطاقة، وضمان استمرارية تدفق الإمدادات عبر الممرات الحيوية، وفي مقدمتها موانئ البحر الأحمر.

وفي مرحلة ما بعد الحرب، يتجه الدور السعودي نحو مزيد من الاتساع في التأثير على إعادة تشكيل النظامين الإقليمي، والدولي، مستندًا إلى أدوات متعددة، تشمل: السياسة الخارجية المتوازنة، والقوة الناعمة، والشبكات الدبلوماسية الواسعة، إضافة إلى الثقل الاقتصادي، والمكانة؛ بوصفها قوة إقليمية كبرى، وفاعلًا رئيسًا في الاقتصاد العالمي.

ومن المتوقع أن ينعكس هذا الدور المتنامي على تعزيز مسار رؤية السعودية 2030، وترسيخ المكتسبات التنموية، وتطوير القدرات الدفاعية، والتحالفات الاستراتيجية، إلى جانب دعم موقع المملكة بوصفها وسيطًا موثوقًا في تسوية النزاعات الإقليمية، والدولية، مع استمرار دورها المحوري في استقرار أسواق الطاقة العالمية.

كما يعكس هذا المسار استمرار المملكة في إدارة التوازنات الدقيقة بين الأبعاد الإقليمية، والدولية، وتعزيز حضورها بوصفها دولة تجمع بين الهوية الإسلامية المعتدلة، والعمق العربي، والانفتاح الاقتصادي، والثقافي، والتقني. ويسهم هذا التوازن في ترسيخ صورة المملكة؛كونها نموذجًا لدولة حديثة، ذات تأثير متنامٍ في مجالات السياسة، والاقتصاد، والابتكار؛ بما يعزز قدرتها على التأثير في مسارات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب.

فما يحدث- حاليًا- يمثل تحوّلًا في طبيعة القوة نفسها، وفهم هذا التحوّل يساعد على قراءة المشهد الإقليمي بواقعية؛ وذلك بعيدًا عن الانفعال، أو الأحكام المسبقة، ويبرز هنا التساؤل: هل ما يُعرض في الإعلام منذ إعلان وقف الحرب يعكس الصورة الكاملة، أم أن هناك زوايا لم تُروَ بعد؟ فمن زاوية إستراتيجية يمكن تفسير الأحداث في ضوء النظرية الكيسنجرية التي توجه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ حيث لم تكن تهدف إلى تحقيق سلام عادل، أو استقرار دائم؛ بل إلى تعزيز النظام الإقليمي تحت الهيمنة الأمريكية مع إبقاء إسرائيل اليد الطولى، واستمرار الصراعات كأداة لضمان السيطرة، وفيما يتعلق بالحرب على إيران تعطي بعض المصادر الإيرانية، ووسائل الإعلام الموالية الانطباع بانتصار إيران، بينما الواقع يشير إلى تكبّد النظام خسائر كبيرة، وضغوط حقيقية على الحرس الثوري، وميليشياته في المنطقة

تكتسب هذه المشاريع أهمية خاصة في ظل التحديات الجيوسياسية التي تكتنف أمن الملاحة، لا سيما في مضيق هرمز، الذي يمثل نقطة اختناق حيوية للتجارة العالمية. وفي هذا السياق، تُعد المسارات اللوجستية الجديدة بديلًا استراتيجيًا مهمًا، يضمن استمرارية تدفق البضائع بين شرق المملكة، وغربها، وصولًا إلى موانئ البحر الأحمر، كما يتيح ربط المملكة بحدودها الشمالية مع الأردن. من خلال هذا التنوع في المسارات البرية، تقلل المملكة من اعتمادها على الممرات البحرية، التي قد تتأثر بالاضطرابات الإقليمية؛ مما يعزز مرونة سلاسل الإمداد.

علاوة على ذلك، تُعد هذه الشبكة اللوجستية جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى تعزيز الترابط الإقليمي؛ إذ تمتد هذه المسارات إلى القريات، ومنفذ الحديثة باتجاه الأردن، وبلاد الشام، وتركيا؛ ما يعزز موقع المملكة بوصفها ممرًا بريًا حيويًا يربط الخليج العربي بالبحر الأحمر، ويُسهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق الأوروبية. هذه المبادرات ليست مجرد خطوات في سبيل تحسين النقل؛ بل تمثل تحولًا في طريقة إدارة التجارة الدولية؛ حيث يكتسب الربط البري أهمية إضافية في تدعيم الاقتصاد الإقليمي.

إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، تبرز هذه المشاريع بوصفها أدوات استراتيجية في إعادة تشكيل موازين القوة، والنفوذ في المنطقة. في وقت كانت فيه بعض القوى الإقليمية تستخدم تهديدات تعطيل الملاحة البحرية بوصفها وسيلة ضغط في النزاعات السياسية، اختارت السعودية نهجًا مختلفًا يرتكز على تنويع مسارات التجارة، وتقليل الاعتماد على الممرات البحرية المزدحمة. وهكذا، أصبحت البنية اللوجستية السعودية ليست مجرد بدائل طارئة؛ بل جزءًا لا يتجزأ من أمن الاقتصاد الإقليمي.

على ضوء هذه التحولات، تُعد المملكة اليوم عنصرًا أساسًا في ضمان الاستقرار الاقتصادي الإقليمي؛ فمشاريع الربط البري، التي تمتد من القريات إلى الحدود الشمالية، تسهم ليس فقط في تسهيل التجارة ولكن أيضًا في دعم عمليات إعادة الإعمار بعد الصراعات؛مما يعزز قدرتها على التأثير في الاقتصاد الإقليمي. من خلال هذه الخطوات، أصبحت المملكة تسهم بشكل مباشر في صياغة موازين القوة، والنفوذ في مرحلة ما بعد الحرب؛ حيث لم تعد مراكزها اللوجستية مجرد وسائل لتسهيل التجارة؛ بل أدوات رئيسة في تشكيل النظام الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

العلاقة مع إيران بعد الحرب: مسارات التهدئة وحدودها:

1) إشكالية بناء الثقة وحدود الدبلوماسية في مرحلة ما بعد الحرب:

لا تُطرح الدبلوماسية مع إيران بوصفها خيارًا مرفوضًا من حيث المبدأ، غير أن هناك اتجاهًا تحليليًا يرى أن التجارب التاريخية المرتبطة بالعلاقات مع إيران لم تُفضِ إلى نتائج مستقرة، أو قابلة للاعتماد طويل الأمد، سواء على مستوى ضبط السلوك الإقليمي أو بناء التزامات قابلة للقياس والاستمرار. ومن هذا المنظور، لا تُختزل الإشكالية في أدوات التواصل؛ بل تمتد إلى طبيعة السلوك السياسي،والإقليمي الإيراني، كما تعكسه أنماط التفاعل مع الجوار.

وفي هذا السياق، تُطرح قراءة تُعِدُّ العلاقات الإيرانية مع عدد من الدول العربية قد اتسمت بازدواجية بين خطاب دبلوماسي هادئ،وممارسات ميدانية ذات طابع توسعي غير مباشر. وتُستحضر هنا حالات مثل: اليمن، والعراق، ولبنان، وسوريا؛ بوصفها ساحات -وفق هذا الطرح- شهدت تمدد نفوذ عبر قوى محلية، أو حلفاء إقليميين ضمن شبكات تأثير عابرة للحدود؛ بما يعقد مسار بناء الثقة الإقليمية.

ومع التصعيدات الإقليمية التي سبقت ورافقت الحرب الإيرانية-الأمريكية -الإسرائيلية، تُطرح قراءات تتناول انعكاسات هذه المواجهات على دول الخليج، سواء عبر هجمات صاروخية، أو طائرات مسيّرة، إضافة إلى ما يُثار حول شبكات، أو خلايا يُشتبه بارتباطها بأنشطة تمويل، أو تخريب، وهي ملفات تبقى محل تباين في التقييم بين الأطراف المختلفة.

وفي ضوء مرحلة ما بعد الحرب، تتزايد التساؤلات حول إمكانية إعادة تشكيل قواعد الاشتباك الإقليمي، والانتقال من منطق التصعيد إلى ترتيبات أكثر استقرارًا، سواء عبر تفاهمات مباشرة، أو أطر إقليمية، ودولية أوسع. غير أن هذا المسار-وفق هذا التصور- يظل مشروطًا بمدى توفر آليات تحقق، وضمانات عملية؛ إذ يُنظر إلى الاعتماد على الاتفاقات السياسية وحدها على أنه غير كافٍ في ظل استمرار حالة الشك، وعدم اليقين.

وبصفة عامة، يتوزع النقاش بين مقاربة ترى إمكانية إدارة العلاقة مع إيران دبلوماسيًا ضمن مرحلة ما بعد الحرب، وأخرى تُعد أن بناء الثقة يظل عملية طويلة، ومعقدة، تتطلب تحولات أعمق في السلوك، والسياسات الإقليمية.

2) التهدئة الإقليمية وإعادة تعريف الأمن في الخليج:

من الجدير بالاهتمام التفكير في جدوى التوجه نحو التهدئة مع إيران بوصفها الجارة الإقليمية الكبرى؛ خصوصًا في ظل وجود تهديدات أمنية أوسع في البيئة الإقليمية، من بينها ما يرتبط بامتلاك الكيان الإسرائيلي لقدرات عسكرية متقدمة، بما فيها القدرات النووية، وما يترتب على ذلك من اختلالات في ميزان القوى. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى تحسين العلاقات الخليجية-الإيرانية بوصفه خيارًا ممكنًا من حيث المبدأ، لا ينبغي اختزاله في طبيعة النظام السياسي في طهران، أو تحالفاته الدولية.

في المقابل، تُستحضر بعض الوقائع الأمنية التي أُعلن عنها، أو أُثيرت في تقارير مختلفة، والمتعلقة بخلايا يُشتبه بارتباطها بإيران في عدد من دول الخليج، خصوصًا البحرين، والكويت. وتُقدَّم هذه الحالات، وفق هذا الطرح، بوصفها جزءًا من نمط ممتد من النشاط غير المباشر، الذي لم يقتصر على ساحات النفوذ الإقليمي التقليدية؛ بل امتد إلى داخل بعض البيئات الداخلية للدول الخليجية.

وتشير هذه المقاربة إلى أن أدوات التأثير لا تقتصر على المجال العسكري، أو السياسي المباشر؛ بل تشمل أيضًا أبعادًا غير تقليدية؛مثل: الخطاب الطائفي، وشبكات التمويل، وأشكال التنظيم السري؛ بما يجعل طبيعة التهديد أكثر تعقيدًا، وتشابكًا، ويتجاوز حدود المواجهة التقليدية بين الدول.

والتصور أن هذه الأنشطة لا تنشأ بشكل لحظي؛ بل تتشكل عبر تراكمات زمنية ممتدة، وهو ما يفرض - وفق هذا التصور - إعادة التفكير في مفهوم الأمن الوطني ليشمل ليس فقط التهديدات الخارجية المباشرة؛ بل أيضًا احتمالات التغلغل التدريجي داخل البنى الاجتماعية، والمؤسساتية.

وفي بعض القراءات الأكثر حساسية، يُشار إلى أن نطاق الاشتباه قد يمتد -وفق ما يُتداول- إلى دوائر اجتماعية، أو سياسية داخل بعض الدول؛ وهو ما يفتح نقاشًا أوسع حول حدود التأثير الممكن داخل الدول، دون الجزم بطبيعة هذه الحالات، أو مدى صحتها ،أو اتساعها.

وبناءً على ذلك؛ فإن التعامل مع هذا النوع من التحديات يتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر على الأدوات الأمنية؛ بل تشمل الأبعاد القانونية، والإعلامية، والثقافية، والسياسية؛ بهدف تعزيز مناعة داخلية قادرة على مواجهة التهديدات الظاهرة، وغير المرصودة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى ما لم يُكشف بعد بوصفه لا يقل أهمية عما تم الإعلان عنه بالفعل.

وفي المحصلة، يستمر الجدل بين اتجاه يرى إمكانية بناء مسار تهدئة منظم مع إيران ضمن ترتيبات أمنية جديدة في مرحلة ما بعد الحرب، واتجاه آخر يشدد على أن إعادة بناء الثقة تظل مشروطة بتحولات جوهرية في السلوك، والسياسات الإقليمية، وليس فقط في أدوات التواصل الدبلوماسي.

الجاهزية الرقمية السعودية بوصفها حصنًا استراتيجيًا في واقع ما بعد الحرب والتحول نحو التهديدات السبرانية:

يُعدّ تصدّر المملكة العربية السعودية دول العالم في مؤشر الجاهزية الرقمية لعام 2025 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، بحصولها على 94 نقطة من أصل 100، مؤشرًا على مستوى متقدم من التحول الرقمي، يكتسب دلالة استراتيجية متزايدة في سياق ما بعد الحرب الإيرانية–الأمريكية–الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، تُفهم هذه الجاهزية بوصفها أحد الركائز الأساسية التي تعزز موقع المملكة؛ بوصفها منظومة رقمية متقدمة قادرة على دعم الاستقرار الاقتصادي، وضمان استمرارية التنمية في بيئة إقليمية تتسم بتصاعد عدم اليقين.

وفي هذا السياق، يتبلور التحول الرقمي في السعودية بوصفه أداة حماية استباقية تتجاوز البعد التقني؛ لتتحول إلى عنصر مركزي في منظومة الأمن الوطني الشامل؛ إذ يسهم هذا التطور في تعزيز صلابة البنية التحتية الحيوية، وتقليل تعرضها للاهتزازات الناتجة عن تداعيات الحرب الإيرانية، وتفاعلاتها الإقليمية، خصوصًا في القطاعات الاستراتيجية، مثل: الطاقة، والاقتصاد، والقطاع المالي؛ بما يضمن استمرار الأداء التنموي، حتى في ظل اضطراب البيئة الأمنية المحيطة.

كما تشير التقديرات إلى أن طبيعة الصراع في المرحلة المقبلة قد تميل تدريجيًا -في ظل محدودية فاعلية المواجهة العسكرية المباشرة-نحو توسيع نطاق الهجمات السيبرانية؛ بوصفها أحد أدوات الاشتباك غير التقليدي المرتبطة بتداعيات الحرب الإيرانية–الإسرائيلية،وتوازناتها. وقد يشمل ذلك استهداف شبكات الطاقة، ومراكز البيانات، والأنظمة المالية في دول الخليج، وهو ما يرفع من أهمية تطوير منظومات دفاع سيبراني متقدمة، قادرة على العمل وفق نماذج متعددة الطبقات من الحماية والاستجابة.

وبناءً على ذلك؛ لا تُفهم الجاهزية الرقمية السعودية بوصفها إنجازًا تقنيًا فحسب؛ بل بوصفها تحولًا استراتيجيًا يعيد تعريف مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب؛ حيث يصبح الفضاء السيبراني ساحة رئيسة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، ويغدو الاستثمار في البنية الرقمية عنصرًا حاسمًا في تعزيز الاستقرار، وصياغة معادلات القوة الناشئة في الإقليم.

نحو مراكز دراسات استراتيجية سعودية لفهم التحولات الجيوسياسية ما بعد الحرب:

تبرز الحاجة في المملكة العربية السعودية، في ضوء ما أفرزته أزمة الحرب الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية من تحولات حادة في البيئة الإقليمية، والدولية، إلى إنشاء منظومة مراكز دراسات متخصصة تُعنى برصد تطورات دول الإقليم، وتحليلها؛ بوصفها أداة معرفية،واستراتيجية داعمة لصناعة القرار، مع تركيز خاص على السعودية نفسها ضمن محيطها الحيوي، إلى جانب إيران، وآسيا الوسطى، وباكستان، والهند، ومصر، واليمن، ودول الخليج، والأردن، وإسرائيل؛ بما يتيح بناء قراءة شاملة للتفاعلات الإقليمية المتسارعة. ويمكن أن تُمنح هذه المراكز صفة امتياز أكاديمي داخل الجامعات السعودية، أو أن تُدار تحت إشرافها المباشر؛ بما يعزز التكامل بين البحث العلمي، والتخطيط الاستراتيجي، وصنع السياسات العامة.

وفي هذا الإطار، يمكن للجامعات السعودية أن تضطلع بدور محوري في رعاية المراكز القائمة وتطويرها، من خلال توفير الدعم المؤسسي والعلمي، واعتماد مؤشرات أداء دقيقة، ومخرجات معرفية قابلة للقياس، تشمل إصدار تقارير سنوية تحليلية شاملة لكل منطقة جغرافية، وتنظيم مؤتمرات، وندوات دورية متخصصة، إلى جانب إنتاج أوراق بحثية، ودراسات معمقة، تسهم في بناء تراكم معرفي مستدام حول التحولات الإقليمية والدولية.

كما تتزايد أهمية تعزيز حضور هذه المراكز في الفضاء العام داخل المملكة، عبر منح الباحثين المنتسبين لها أولوية المشاركة في البرامج الإعلامية، سواء من خلال المقالات التحليلية، أو الإطلالات الإذاعية، والتلفزيونية، عند تناول قضايا تتصل بمناطق اختصاصهم؛ بما يسهم في رفع مستوى جودة الخطاب العام، وربط المعرفة الأكاديمية بالوعي المجتمعي.

ويمتد نطاق عمل هذه المراكز ليشمل الأبعاد الإنسانية، والثقافية، إلى جانب الجوانب السياسية، والاقتصادية، والعسكرية،والديموغرافية؛ بحيث يتناول أيضًا الإنتاج الثقافي، والأدبي، بما في ذلك الشعر، والقصة، والرواية؛ بوصفه مدخلًا لفهم التحولات الاجتماعية، والثقافية العميقة في دول الإقليم، وتعزيز قراءة أكثر شمولًا للتغيرات الجارية في محيط المملكة.

التوصيات:

1- تعميق التكامل الأمني الخليجي: إذ تؤكد التحولات الراهنة أن الأمن الخليجي لم يعد قابلًا للإدارة بمنطق وطني منفرد؛بل يتطلب إطارًا مؤسسيًا تكامليًا يُعيد تعريف مفهوم "الأمن المشترك" عبر تنسيق القرار، وتوحيد الاستجابة؛ بما يعزز الصلابة الاستراتيجية، ويحد من فجوات التعرض للمخاطر.

2- تطوير منظومات دفاع جوي وصاروخي مشتركة ومتقدمة: حيث تكشف الحرب عن مركزية البنية التحتية الحيوية كونها هدفًا مباشرًا؛ ما يستدعي بناء منظومة دفاعية خليجية متكاملة، قادرة على اعتراض التهديدات متعددة المستويات، بما يشمل الصواريخ، والطائرات المسيّرة، ويحقق استقلالية تشغيلية تدريجية في إدارة الأزمات.

3- تنويع الشراكات الدولية لتقليل الاعتماد الأحادي: في ظل سيولة التحالفات الدولية، يصبح من الضروري توسيع شبكة الشراكات الاستراتيجية لتشمل قوى متعددة؛ بما يقلل من مخاطر التبعية السياسية، أو الأمنية، ويمنح دول الخليج مرونة تفاوضية أعلى في بيئة دولية تتجه نحو التعددية القطبية.

4-إعادة تعريف أمن الطاقة بوصفه سلاحاً استراتيجياً محمياً دوليًا: إذ تشير تطورات الحصار البحري إلى أن أمن الطاقة لم يعد شأنًا اقتصاديًا فحسب؛ بل عنصرًا في الصراع الجيوسياسي؛ ما يتطلب تحويله إلى قضية أمن دولي مشترك عبر ترتيبات قانونية، ودبلوماسية تقلل من احتمالات استهدافه، أو توظيفه بوصفه أداة ضغط.

5- بناء استراتيجيات مرنة لإدارة التصعيد دون الانزلاق للحرب: حيث يعكس مفهوم "حرب المواقف" أهمية إدارة التصعيد عبر أدوات ضغط محسوبة تحافظ على التوازن بين الردع والانخراط الدبلوماسي؛ ما يستدعي تطوير قدرات خليجية في إدارة الأزمات المركبة دون الانجرار إلى مواجهات شاملة مكلفة.

6-تعزيز أمن سلاسل الإمداد والبنية الاقتصادية الحيوية: إذ أظهرت الحرب هشاشة سلاسل الإمداد أمام الاضطرابات الجيوسياسية؛ ما يفرض على دول الخليج تبني سياسات استباقية لتنويع مصادر التوريد، وبناء قدرات تخزينية، ولوجستية متقدمة، تضمن استمرارية الاقتصاد في ظل الأزمات.

7- الانتقال من الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل متعدد الأبعاد: لأن الأمن لم يعد عسكريًا فقط؛ بل يشمل الطاقة،والغذاء، والفضاء السيبراني؛ ما يتطلب تبني مقاربة شمولية تدمج هذه الأبعاد ضمن استراتيجية وطنية، وإقليمية متكاملة تعزز الاستقرار طويل المدى.

8- إعادة هندسة التحالفات الإقليمية وفق منطق المصالح المرنة: لأن تراجع فاعلية الأطر التقليدية يفرض الانتقال إلى تحالفات مرنة قائمة على المصالح المحددة؛ بما يسمح بتشكيل تكتلات وظيفية قادرة على الاستجابة السريعة للتحديات، بدل الاعتماد على أطر جماعية واسعة ضعيفة التنفيذ.

9-تعظيم الاستفادة من الضغوط الدولية لإعادة التموضع الاستراتيجي: حيث إن الضغوط متعددة الأوجه التي تُدار في الإقليم تتيح فرصة لإعادة تموضع دول الخليج بوصفها محور توازن، عبر توظيف موقعها الجيوسياسي، والاقتصادي؛ لتحسين شروطها التفاوضية، وتعزيز دورها في إعادة تشكيل النظام الإقليمي.

10- بناء قدرة تفاوضية تستند إلى القوة الاقتصادية، والسيادية: حيث تُظهر التجربة أن التفاوض الفعّال يرتبط بامتلاك أوراق قوة حقيقية؛ ما يستدعي تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتوظيف الفوائض المالية بوصفها أدوات نفوذ تُمكّن دول الخليج من التأثير في مخرجات التوازنات الدولية.

11- دراسة بدائل متعددة لتجنب مضيق هرمز حال الحروب والأزمات: بما يكفل الاستدامة في تزويد العالم بالطاقة، وعدم السماح بانهيار الدول، أو التأثير فيها اقتصاديًا، وبالتوازي المحافظة على الدخل لدول الخليج العربي.

المصادر والمراجع

1- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. (2026). الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران: مسارات الصراع وآفاقه المستقبلية. الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. HTTPS://RASANAH-IIIS.ORG

2- الشبوط، محمد عبدالجبار. (2025). التحليل الاستراتيجي للصراع الإيراني-الإسرائيلي. شبكة النبأ المعلوماتية، HTTPS://ANNABAA.ORG/ARABIC/AUTHORSARTICLES/42820

3- صباغ، بيان ناصر. (2026). حرب 2026: إعادة تشكيل الشرق الأوسط. HTTPS://WWW.ALJAZEERA.NET

4- عطا الله، أكرم. (2026). حرب إيران وإسرائيل وانكشاف الأمن القومي العربي. الملتقى الفلسطيني للدراسات. HTTPS://WWW.PALESTINEFORUM.NET

5- عودة، رمزي. (2026). سيناريوهات الحرب الإيرانية - الإسرائيلية - الأمريكية. HTTPS://ALSIASI.COM

6- فحام، فراس. (2026). المسارات المحتملة للحرب الإيرانية. أبعاد للدراسات الاستراتيجية. HTTPS://DIMENSIONSCENTER.NET

7- القراضي، إبراهيم علي. (2026). تداعيات الحرب الإيرانية-الإسرائيلية على الأمن القومي العربي. مجلة العلوم الشاملة، 10(39)، 2064–2076.

8- أبوصفا، آيات سيد محمد، وآخرون. (2025). الصراع الإيراني-الإسرائيلي: الجذور التاريخية ووسائل الإدارة والانعكاسات المستقبلية منذ 1979. المركز الديمقراطي العربي. HTTPS://DEMOCRATICAC.DE/?P=107787

9- إسماعيل، أمل. (2026). تأثير مركب: أربع صدمات تعيد تشكيل نظام الطاقة العالمي في ظل الأزمة الحالية. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. HTTPS://ECSS.COM.EG/56704/

10- الكواري، نافجة صباح. (2026). الحرب على إيران بين الحذر والتوازنات، HTTPS://WWW.ALJAZEERA.NET

11-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2026). تداعيات الحرب الإيرانية-الإسرائيلية-الأمريكية على أسواق الطاقة الأوروبية. HTTPS://WWW.ECSSR.AE/AR/RESEARCH-PRODUCTS/INFOGRAPH/2/205355

12-موقع عمان نت. (2026). ما هي سيناريوهات الحرب الإيرانية-الأمريكية-الإسرائيلية.. كيف النهاية؟ HTTPS://AMMANNET.NET

13-وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية. (2026). الحرب الإسرائيلية-الأمريكية على إيران: الأهداف والسيناريوهات. HTTPS://WWW.EPC.AE/AR/DETAILS/SCENARIO/ALHARB-AL-ISRAYIYLIYA-AL-AMRIKIA-ALA-IRAN-AL-AHDAF-WALSIYNARYUHAT

14-يونغ، مايكل. (2026). إيران تعيد صياغة استراتيجيتها الحربية. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، HTTPS://CARNEGIEENDOWMENT.ORG/AR/MIDDLE-EAST/DIWAN/2026/03/IRAN-REWRITES-ITS-WAR-STRATEGY

المشاركون

- **الورقة الرئيسة:** د. فهد العرابي الحارثي
- **التعقيب الأول:** د. خالد الرديعان
- **التعقيب الثاني:** أ. سليمان العقيلي
- **التعقيب الثالث: أ.**د. صدقة فاضل
- **إدارة الحوار:** أ. جمال ملائكة
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***
- د. تركي القبلان
- د. حامد الشراري
- د. حمد البريثن
- د. حمد السمرين
- د. حميد الشايجي
- أ خالد آل دغيم.
- د. خالد بن دهيش
- د. خالد الرديعان
- معالي د. رياض نجم
- د. سعود الغربي
- د. سعيد مزهر
- أ. سليمان العقيلي
- أ. د صدقة فاضل
- الفريق د عبدالإله الصالح
- أ. عبدالرحمن باسلم
- د. عبدالرحمن العريني
- م. عبدالله الرخيص
- د. فهد العرابي الحارثي
- د. فهد بن عبدالعزيز الغفيلي
- د. محمد العيسان
- د, محمد المعجل
- د محمد الملحم

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com